أبنية المبالغة القياسية بين الإعمال والإهمال

دراسة نحوية تطبيقية

دكتور

عبد الفتاح عبد القادر وهدان

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بجامعة الأزهر - فرع دسوق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لانبى بعده، وبعد فإن أهم ماتتميز به اللغة العربية دون غيرها من اللغات كثرة مفرداتها الناشئة عن الترادف والاشتراك اللفظى والاشتقاق بأنواعه.

ومن المشتقات اسم الفاعل، وأبنية المبالغة وهى أبنية تحول إليها أسماء الفاعلين للتنصيص على المبالغة والتكثير فى حدث الفعل كما، وكيفا؛ وذلك لأن اسم الفاعل محتمل للقلة والكثرة؛ فإذا أريد التنصيص علي التكثير حول إلي بناء المبالغة.

ولقد رأيت للنحويين خلافاً يتعلق بصيغ المبالغة من حيث الاعمال والإهمال، فأعددت بحثا عالجت فيه هذا الخلاف معالجة موضوعية تعتمد على المناقشة الجادة والدليل القوى داعما ذلك بأقوال أئمة اللغة.

وقد ناقشت فى هذا البحث مايلى:

أولاً: أبنية المبالغة وعلاقتها بالمشقات وتعريفها وصوغها.

ثانياً: الأبنية القياسية والخلاف فى قياستها.

ثالثاً: نظرية العامل وأبنية المبالغة.

رابعاً: الإعمال والإهمال في أبنية المبالغة عند النحويين.

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

د/ عبد الفتاح عبد القادر وهدان

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية

والعربية بجامعة الأزهر- فرع دسوق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تمهيـــــد

ابنية المبالغة ..

إذا تتبعنا الأسماء العربية فى كلام العرب، شعرهم ونثرهم، وجدناها نوعين لا ثالث لهما، : جامدة، ومشتقة.

فالمشتق :

فى اصطلاح الصرفيين هو ما أخذ من غيره ليدل على ذات وحدث له ارتباط بتلك الذات، ونعني بالارتباط أن يكون بينهما اتصال ما، سواء أكان علي جهة الوقوع منها، أو عليها، أو فيها، أو بواسطتها، والمشتق بهذا التحديد يشمل أنواعاً سبعة، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأسماء التفضيل، والزمان والمكان والآلة، وأما أبنية المبالغة فمندرجة فى اسم الفاعل، لأنها تكثير لحدثه وفرع له.

وهذا التعريف إنما هو فى عرف الصرفيين، وللنحويين واللغويين اصطلاح آخر فى تحديد معنى المشتق.

فالمشتق: عند النحويين:

ما أخذ من المصدر ليدل علي حدث وصاحبه، وعلي ذلك فالمشتقات عند النحويين أربعة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل. أما أسماء الزمان والمكان والآلة فهى من الجوامد.

أما المشتق عند اللغويين:

فهو كل ما أخذ من غيره سواء دل على ذات وحدث معا أو لا، فيشمل: اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة واسم التفضيل وأسماء الزمان والمكان والآلة، كما يشمل نحو: (عقار): (الخمر) وغراب، وجرادة، وهى أسماء أعيان لأنها مأخوذة من العقر والاغتراب والجرد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالمشتق عند اللغويين أعم منه عند الصرفيين والنحويين وعند الصرفيين أعم منه عند النحويين. والاشتقاق بمعناه اللغوى كان مصدر لثراء اللغة العربية ومعينا لاينضب مما جعل اللغة العربية تفى بحاجات العصور وصار كل شاعر وأديب يجد فيها ضالته. وقد نقل بعض الباحثين عن المستشرق (برخشتر) قوله «أكثر اللغات السامية أمسكت عن اشتقاق الأسماء الجديدة فى زمان قديم جداً إلا على القليل من الأوزان كالمصادر والأنساب وأصبحت جملة أسمائها محدودة لايزاد عليها إلا القليل فى المدة الطويلة. فاشتقاق الأسماء فيها ميت أو قريب من الميت، واللغة العربية دامت تشتق الأسماء الجديدة الكثيرة على الأوزان المتنوعة، وكل شاعر كان يجوز له أن يرتجل الأسماء الجديدة على الأوزان المعروفة[١].

أما الجامد :

فهو مالم يؤخذ من غيره ليدل علي ذات وحدث بينهما ارتباط، وذلك بأن يدل على ذات فقط مثل: رجل، وحجر، وفرس وجرادة، أو معنى فقط مثل: علم، وضرب، وشجاعة.

وإنما سمى ما أخذ من غيره على هذا الوجه مشتقاً، لأنه فرع عن الجامد والفرع يكون فيه معنى الأصل، فكأنك تشقه لتستخرج منه معني الأصل.

قال ابن عصفور: «وأما (المشتق) فيقال للفرع، الذى صيغ من الأصل، لأنك تطلب معنى الأصل في الفرع، فكأنك تشق الفرع، لتخرج منه الأصل، وكأن الأصل مدفون فيه. والمشتق منه هو الأصل»[٢].

---

(١) ينظر : التبيان في تصريف الأسماء د/ أحمد حسن كحيل، ص٣١ ، حاشية رقم(١).

(٢) الممتع فى التصريف لابن جنى ١/٤٤، ت / د فخر الدين قباوة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أبنية المبالغة : (تعريفها - صوغها):

تعريفها:

أبنية المبالغة هي أبنية يحول إليها أسماء الفاعلين للتنصيص علي المبالغة والتكثير في حدث الفعل كما وكيفا وذلك لأن اسم الفاعل محتمل للقلة والكثرة، فإذا أريد التنصيص على الكثير حول إلى بناء المبالغة(١).

قال سيبويه: «وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ماأراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة»(٢).

ولتوضيح ذلك أقول: يجوز تحويل بناء (فاعل)، أي: اسم الفاعل من مصدر الفعل الثلاثي إلى بناء آخر يفيد من الكثرة والمبالغة في معنى الفعل الثلاثي ما لايفيده بناء آخر.

فمثلاً إذا قلنا: (ضارب) أفاد هذا البناء أن الضرب حاصل، فإذا أردنا أن نبين كثرة وقوعه، ونبالغ فيه قلنا: (ضراب) مثلا، مع أن الكلمتين من فعل ثلاثي واحد متعد قابل للتفاوت هو (ضرب) وكلتاهما تدل على أمرين، هما:

معنى مجرد- وهو (الضرب)- وذات فعلته، لكنهما تختلفان بعد ذلك في درجة الدلالة على المعنى المجرد وكثرته وقلته. فصيغة (فاعل) التي هي بناء اسم الفاعل من الثلاثي لاتدل على قوة ولاضعف ولاكثرة ولاقلة في المعنى المجرد.

وعليه فكلمة (ضارب) مثلا لاتدل على أكثر من ذات متصفة بأنها تفعل (الضرب) والمبالغة، في المعنى المجرد، ولذلك تسمى صيغة مبالغة، ومن هنا كانت كلمة (ضراب) تدل على ذات متصفة بأنها تفعل الضرب كثيراً.

---

(١) ينظر: شرح ابن القواس على الألفية لابن معط، ص٩٨٨، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٦٧.

(٢) الكتاب ١/ ١١٠، ت / هارون.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن ثم كان استعمال (فاعل) يرمى إلى بيان المعنى المجرد وصاحب المنطق به، دون قصد إلى بيان درجة المعنى قوة وضعفا وكثرة وقلة، بخلاف استعمال بناء المبالغة فإنه يرمي إلى الأمرين السابقين مع بيان درجة المعنى قوة وكثرة.

ولهذا لاتصاغ أبنية المبالغة من مصدر فعل لايقبل الزيادة والتفاوت، فلا يقال: (موات) ولا (فناء) فى شخص مات أو فنى، إذ لا تفاوت فى الموت والفناء.

صوغها:

اعلم أن أبنية المبالغة لاتصاغ فى الغالب إلا من مصدر فعل ثلاثى متصرف متعد قابل للزيادة فى معناه لتتأتى المبالغة فى الحدث، فلا تصاغ من الموت والفناء، إذ حدث كل منهما لايقبل الزيادة، وعليه فلا يقال: (موات) فى شخص مات.

صوغها من غير الثلاثى:

قلنا إن أبنية المبالغة لاتصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثى، وهذا الحكم فى الغالب، بيد أن بعض العلماء ذهب إلى جواز صوغها من (أفعل) الرباعى، فأجاز أن يقال: (دراك) من (أدرك) (سآر) من أسأر [١]، و(زهوق) من (أزهق). قال ابن مالك: «وربما بني فعال ومفعال، وفعيل، وفعول من أفعل» [٢].

---

(١) أسأر: أبقى فى الكأس بقية. اللسان (سأر).

(٢) التسهيل، ص ١٣٦، وشرح التسهيل ٣/٧٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال المرادى: «وقد يبنى فعال ومفعال وفعول وفعيل من أفعل كقولهم: دراك ومـــهـــوان وزهوق، ونذير من أدرك، وأهان، وأزهق، وأنذر، وذلك قليل»(١).

صوغها من اللازم:

سبق أن قلت إن أبنية المبالغة تصاغ من المتعدي وهذا هو الغالب غير أن المجمع اللغوى بالقاهرة قرر أن صيغة (فعال) تصاغ من مصدر الفعل اللازم والمتعدى واستدل على صياغتها من اللازم بنماذج كثيرة ومتنوعة. أرى من تمام الفائدة أن أذكر ما قاله المجمع كاملاً بخصوص هذه الصيغة. فقد جاء فى مجلته:

«يقع النظر عند وضع الأسماء للمعانى الحديثة على أشياء تشتد فيها بعض الصفات، أو تكثر فيها بعض الأفعال، فمن المناسب وضع اسم لها يشعر بهذه الشدة أو الكثرة.

ومن الصيغ التى تدل على شدة الوصف أو كثرة الفعل صيغة فعال(٢) وهذا مادعا المجمع إلى النظر فى هذه الصيغة من جهة اشتقاقها وصحة القياس على ماسمع من أمثلتها، حتي أصدر قراره. وإليك نتيجة البحث التى بنى عليها هذا القرار.

بحثنا عن أمر القياس فى صيغة فعال من طريقين: طريق الرجوع إلى كتب الصرف للوقوف على عبارة تدل علي صحة إجراء هذه الصيغة مجرى

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١٩/٣.

(٢) تأتى صيغة فعال للنسبة، وذلك أن تصوغ من اسم الشئ لمصاحبة وملازمة لفظاً على وزن فعال كما يقال لصانع الزجاج زجاج ولمن يبيع اللبن لبان ولمن يقوم على أمر الجمال جمال ولمن شأنه الضرب بالسيف سياف. وقد قرر المجمع فى دورته الأولى أن فعالا للنسبة إلى شئ مقيس. انظر ص ٢١٥ من الجزء الأول من المجلة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مايقاس عليه، وطريق الرجوع إلى كتب اللغة للوثوق من أن الألفاظ الواردة فى هذا الوزن بالغة في الكثرة إلى حد يكتفي به فتح باب القياس.

رجعنا إلى كتب الصرف فوجدنا كثيراً منها لايتعرض لصيغة فعال من ناحية أنها قياسية أو سماعية، ولايزيد على أن يذكر أنها صيغة تأتى بدلاً من اسم الفاعل للدلالة على المبالغة فى معنى الفعل، ووجدنا طائفة يتعرضون لمجئ فعال ومفعال وفعول بدلا من اسم الفاعل، ويصفونه بالكثرة، كما قال الأشمونى فى شرح الخلاصة: «كثيرا مايحول اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير».

ووجدنا طائفة ثالثة تصرح بأن الصيغ الخمس : فعالا ومفعالاً وفعولاً وفعيلاً وفعلاً المأخوذة من فعل متعد قياسية. قال الدنوشرى: ينظر هل التحويل إلى الخمسة المذكورة قياسى أو سماعى، أو قياسى فى الثلاثة الأول (فعال ومفعال وفعول) سماعى فى الأخيرين (فعيل وفعل) ثم قال: «مذهب البصريين أنها منقاسة فى كل فعل متعد ثلاثى، نحو ضرب ، تقول: ضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب[١].

وهذا النص يدل علي أن صوغ «فعال» من الفعل المتعدى قياسى كسائر أبنية المبالغة.

ووقفنا علي عبارة لأبى إسحاق الشاطبى فى شرح الخلاصة تدل على أن بناء صيغ المبالغة مقيس، وظاهر إطلاقها أن هذه الصيغ مقيسة فى المتعدى واللازم؛ قال أبو إسحاق عقب الكلام على عمل هذه الصيغ عمل اسم الفاعل«فإن قيل: إن بناء هذه الأمثلة للتكثير بالحمل على بناء الفعل للتكثير»[٢] وذلك الفعل غير مقيس فأولي أن يكون اسم الفاعل غير مقيس، قلنا لا نسلم أنه غير مقيس بل هو مقيس لكثرة مجيئه».

---

(١) حواشى يس علي التصريح.

(٢) بناء الفعل للتكثير أن يؤتى به على وزن فعل نحو طوف وجول وعبس وموت وجرح، مبالغة فى طاف رجال وعبس ومات وجرح.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ووجدنا فى علماء الصرف من يذكر صيغة فعال بوجه خاص ويجعلها أصلا مطرداً، ولم يخص هذه الأصالة والاطراد بالفعل المتعدى.

قال فى روح الشروح على المقصود: «ووزن فعال بالفتح أصل مطرد ولذا يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث على القياس المشهور» وظاهر إطلاق هذه العبارة أن فعالا مطرد فى اللازم اطراده فى المتعدى.

ثم ألقينا بعد هذا نظرة على بعض كتب اللغة فألفينا العرب قد صاغوا من الفعل اللازم ألفاظاً كثيرة في وزن فعال وإليك طائفة جاءت من الأفعال اللازمة فى هذا الوزن:

١- (الأطاط) فى القاموس : أط صوت ، والأطاط الصياح.

٢- (الأفاك) فى القاموس: فهو أفاك وأفيك وأفوك.

٣- (الألاق) فى القاموس: ألق البرق يألق إلاقا ككتاب كذب، فهو ألاق.

٤- (الأواب) فى اللسان : الأواب التائب.

٥- (البخال) فى القاموس : رجل بخل، وبخال كسحاب وشداد.

٦- (البراق) فى لسان العرب: وفى صفة أبى أدريس: دخلت مسجد دمشق فإذا فتى براق الثنايا.

٧- (البسام) فى القاموس : فهو باسم ومبسام وبسام.

٨- (البطال) فى القاموس: ورجل بطل محركة وكشداد بين البطالة والبطولة، شجاع تبطل جارحته فلا يكترث لها، أو تبطل عنده دماء الأقران.

٩- (التواب) فى اللسان : ورجل تواب تائب إلى الله.

١٠- (التياح) فى اللسان تاح فى مشيته إذا تمايل، وفرس متيح وتياح وتيحان يعترض فى مشيته نشاطاً.

١١- (التياه) فى القاموس : التية بالكسر الصلف والكبر، تاه فهو تائه وتياه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٢- (الثجاج) فى اللسان: وقال بعض أهل اللغة ثج الماء نفسه يثج نجوجاً إذا انصب فيكون ثجاجاً فى قوله تعالى: ﴿ماء ثجاجا﴾ أى ثاج.

١٣- (الثواب) فى اللسان : ورجل ثواب أواب تواب منيب، بمعني واحد.

١٤- (الجفاخ) فى القاموس جفخ كمنع فخر وتكبر ، فهو جفاخ.

١٥- (الجماز) فى القاموس: وحمار جماز : وثاب.

١٦- (الجوال) فى تاج العروس: وهو جوال وجوالة، طواف فى البلاد.

١٧- (الحنان) في القاموس: وكشداد من يحن إلى الشئ واسم الله تعالى ومعناه الرحيم.

١٨- (الحلاف) فى الأساس: حلف بالله على كذا حلفا، وهو حلاف وحلافة.

١٩- (الحراج) فى القاموس: ورجل حراج ولاج كثير الظرف والاحتيال.

٢٠- (الحرارة) فى الأساس، وله عين حرارة فى أرض فوارة.

٢١- (الحطار) من خطر الرمح، أى اهتز ، وفى القاموس: والرمح اهتز فهو خطار، وفى الأساس ورجل خطار بالرمح - أى مشي به بين الصفين.

٢٢- (الخناس) فى المصباح: ومن الثانى (اللازم) الخناس فى صفة الشيطان: لأنه اسم فاعل للمبالغة، لأنه يخنس إذا سمع ذكر الله تعالى : ينقبض.

٢٤- (الدراج) فى اللسان : الدراج: القنفذ: لأنه يدرج ليلته جمعاء صفة غالبة.

٢٥- (الدهاس) فى القاموس: والدهسة والدهاسة: سهولة الخلق، وهو دهاس ككتان.

٢٦- (الدوار) فى الأساس: والفلك دوار، وفى القاموس: والدهر دوار به ودوارى: دائر.

٢٧- (الرجاس) من رجست السماء رجسا: قصفت بالرعد. وفى الأساس: وسحاب رجلس وراجس ومرجس.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢٨- (الرجاف) فى الأساس: رجف البحر: اضطربت أمواجه، ومن أسمائه الرجاف.

٢٩- (الرعاس) فى التاج: رمح رعاس كشداد شديد الاضطراب.

٣٠- (الرقاص) فى اللسان: رقص اللعاب يرقص رقصا فهو رقاص.

٣١- (الرواغ) فى الأساس: هو ثعلب رواغ.

٣٢- (الزحار) فى اللسان: ورجل وزحران وزحار: بخيل يثن عند السؤال.

٣٣- (الزخار) فى الأساس : بحر زاخر وزخار.

٣٤- (الزعاق) فى اللسان: يزعق بدوابه زعقا أى يطردها مسرعا، ويصيح فى أثرهارجل ناعق وزعاق ونعار.

٣٥- (السباح) فى القاموس: سبوح من سبحاء وسباح من سباحين.

٣٦- (السجاع) فى القاموس: وكمنع نطق بكلام له فواصل، فهو سجاعة. وفى الأساس: رجل سجاع وسجاعة.

٣٧- (السراج) من سرج أى كذب، فى القاموس: والسراج متخذة (أى السرج) وحرفته السراجة. والكذاب.

٣٨- (السياح) فى الأساس: ورجل سائح وسياح.

٣٩- (السقاط) فى الأساس: وسيف سقاط: قطاع: يسقط من وراء الضربة.

٤٠- (الشفاف) من شف، أى رق: وفى الأساس، وزجاجة شفافة، ورقيقة المستشف.

٤١- (الصخاب) فى القاموس: صخب كفرح فهو صخاب.

٤٢- (الصوار) فى القاموس: صار : صوت ، وعصفور صوار.

٤٣- (الصهال) فى القاموس: صهل الفرس كضرب ومنع صهيلا، فهو صهال، صوت.

٤٤- (الصياح) فى القاموس: والمصدح الصياح : الصيت.

٤٥- (الضحاك) فى القاموس: فهو ضاحك وضحاك وضحوك.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤٦- (الطناز) طنز به أى سخر فهو طناز.

٤٧- (الطواف) فى القاموس: والطواف أيضا: الخادم يخدمك برفق وعناية.

٤٨- (الطيار) فى القاموس: وفرس مطار وطيار: حديد الفؤاد ماض.

٤٩- (الطياش) فى المصباح: فهو طائش وطياش مبالغة.

٥٠- (العباس) فى المصباح فهو عباس وبه سمى، وعباس أيضا للمبالغة، وبه سمى.

٥١- (العجاج) من عج أى صاح، وفى القاموس: والعجاج الصياح.

٥٢- (العوام) فى الأساس : الفرس العوام: السبوح.

٥٣- (الفحاش) فى الأساس : أفحش، فلان فى كلامه وفحش وتفحش وهو: فحاش.

٥٥- (الفرار) فى الأساس: هو فرار وفرور.

٥٦- (الفوارة) فى الصحاح: وفوارة القدر مايفور من حرها، وفى الأساس: عين فوارة في أرض خوارة.

٥٧- (الفياح) فى اللسان: كل موضع واسع يقال له : أفيح وفياح، والفعل من ذلك يفيح فيحا.

٥٨- (القفاف) من قف الصيرفى أى سرق الدراهم بين أصابعه، وفى القاموس: فهو قفاف.

٥٩- (القلاص) من قلص الماء أى ارتفع، وفى القاموس: فهو قالص وقلوص وقلاص.

٦٠- (القوام) فى المصباح : قام بالأمر يقوم به قياماً فهو قوام وقائم.

٦١- (اللماح) من لمح البرق أو النجم أى لمع، وفى القاموس: فهو لامح ولموح ولماح.

٦٢- (اللماع) فى الأساس : وبرق لامع ولماع.

٦٣- (المزاح) فى الأساس: ورجل مزاح.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٦٤- (المشاء) فى الأساس: ورجل مشاء إلى المساجد.

٦٥- (المزاع) من مزع أى سعى فأسرع، وفى اللسان: والقنافذ تمزع بالليل مزعاً: إذا سعت فأسرعت. ابن الأعرابى: القنفذ يقال لها المزاع.

٦٦- (المكار) فى القاموس : المكر الخديعة وهو ماكر ومكار.

٦٧- (المواز) من ما رأى تردد فى عرض. وفى الأساس: جمل موار الضبعين وفرس موار الظهر.

٦٨- (المياس) من ماس أن تبختر ، وفى القاموس: فهو مائس وميؤس ومياس.

٦٩- (الميال) فى المصباح: مال الحاكم فى حكمه ميلا أى جار وظلم، فهو مائل وميال مبالغة.

٧٠- (النباج) من نباج الكلاب أى نبيحها ، وفى القاموس، وكلب نباج ونباجى: نباح.

٧١- (النباح) من نبح الكلب، وفى القاموس: وككتاف: والد عامر مؤذن على بن أبى طالب - رضى الله عنه- ، والشديد الصوت.

٧٢- (النباغة) يقال: نبغ الرأس: ثارت هبريته. وفى الأساس: ومحجة نباغة: يثور ترابها.

٧٣- (النهات) فى القاموس: النهات النهاق.

٧٤- (النهاض) : فى الأساس: وهو نهاض ببزلاء: أى خطة عظيمة.

٧٥- (النوام) فى الأساس: ورجل نئوم ونومة ونوام: كثير النوم.

٧٦- (الهتافة) من هتف الحمامة أو القوس أى صاتت، وفى القاموس: وقوس هتافة وهتوف وهتفى: ذات صوت.

٧٧- (هداج) من هدج الظليم أى مشى فى ارتعاش. وفى الأساس: وظليم هداج.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٧٨- (الهذاف) من هذف أى أسرع، وفى القاموس: والهذاف كشداد ومحسن وخجل: السريع.

٧٩- (الهذاء) فى أساس البلاغة: هو يهذى فى كلامه، وهو هذاء.

٨٠- (الهراج) فى اللسان: وإنه لمهرج وهراج إذا كان كثير الهرج.

٨١- (الهطال) من الهطل، وهو تتابع المطر، وفى القاموس: ومطر وسحاب هطل ككتف وشداد.

٨٢- (الهفاف) فى القاموس: والهفاف من الحمر : الطياش.

٨٣- (الهواس) من الهوس وهو الطلب بجرأة ، وفى اللسان: وأسد هواس.

٨٤- (الهواك) من الهوك وهو الحمق وفى القاموس : رجل هواك ومتهوك متحير.

٨٥- (الوباص) من وبص أى لمع، وفى الأساس : قمر وباص.

٨٦- (الوثاب) فى الأساس: وظبى وثاب.

٨٧- (الوضاح) فى الأسس : وإنه لوضاح.

٨٨- (الوقاع) من وقع فيه، أى اغتابه، وفى القاموس: ورجل وقاع ووقاعة يغتاب الناس.

٨٩- (الولاج) فى الأساس: وامرأة خراجة ولاجة.

نظر المجمع في تلك النصوص التى اقتضت بإطلاقها أن صيغة فعال مقيسة في اللازم والمتعدى، وأضاف إلى هذا كثرة ماجاء فى هذه الصيغة من نوعى اللازم والمعتدى. فقرر ما يأتى..

قرار صوغ (فعال) للمبالغة ..

يصاغ فعال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمعتدي[١].

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/٥٣ : ٦٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأبنية القياسية والخلاف فيها

مفهوم القياس:

قال: ابن الأنبارى فى جدله[١]: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه، انتهى. قال: وهو معظم أدلة النحو، والمعول فى غالب مسائله عليه، كما قيل: «إنما النحو قياس يتبع»، ولهذا قيل فى حده : إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب. وقال صاحب المستوفى: كل علم، فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر.

قال: فالفقه بعضه بالنصوص الواردة فى الكتاب والسنة، وبعضه بالاستنباط والقياس والطب وبعضه مستفاد من التجربة، وبعضه من علوم آخر.

والهيئة : بعضها من علم التقدير، وبعضها تجربة شهد بها الرصد.

والموسيقى: جلها منتزع من علم الحساب.

والنحو: بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والروية، وهو التعليلات، وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى، كقولهم: الحرف الذي تختلس حركته فى حكم المتحرك لا الساكن، فإنه مأخوذ من علم العروض، وكقولهم: الحركات أنواع: صاعد علل، ومنحدر سافل، ومتوسط بينهما، فإنه مأخوذ من صناعة الموسيقى، انتهى. وقال ابن الأنبارى فى أصوله[٢]، اعلم أن إنكار القياس في النحو لايتحقق لأن النحو كله قياس ولهذا قيل فى حدة «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب» فمن أنكر القياس

---

(١) انظر : الفصل السابع من جدل الإعراب تحت عنوان «فى الاستدلال» ص ٤٥ ولمع الأدلة، الفصل الحادى عشر .

(٢) انظر: الفصل الحادى عشر من لمع الأدلة تحت عنوان «فى الرد على من أنكر القياس».

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقد أنكر النحو، ولايعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربى: كتب زيد، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمي يصح منه الكتابة، نحو عمرو، وبشر، وأزد، يشير، إلى ما لايدخل تحت الحصر، وإثبات مالايدخل تحت الحصر بطريق النقل محال.

وكذلك القول فى سائر العوامل الداخلة علي الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجارة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كل منها على مالايدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متعدد، فلو لم يجز القياس، واقتصر علي ماورد في النقل من الاستعمال، لبقى كثير من المعانى لايمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لانقلياً، بخلاف اللغة، فإنها وضعت وضعاً نقلياً لاعقلياً ، فلا يجوز للقياس فيها، بل يقتصر على ماورد به النقل، ألا ترى أن القارورة سميت بذلك لإستقرار الشئ فيها، ولايسمى كل مستقر فيه قاروروة، وكذلك سميت الدارداراً لاستدارتها، ولا يسمى كل مستدير دارا (١).

والقياس له أركان أربعة :

أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة.

قال ابن الأنبارى، وذلك مثل أن تركب قياساً فى الدلالة على الرفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً، قياساً على الفاعل، فالأصل: هو الفاعل، والفرع: هو مالم يسم فاعله، والحكم: هو الرفع، والعلة الجامعة: هى الإسناد، والأصل فى الرفع: أن يكون للأصل الذى هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي هو مالم يسم فاعله، بالعلة الجامعة التى هى الإسناد (٢).

---

(١) المرجع السابق، وينظر : الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى، ص٩٤، ٩٥.

(٢) ينظر : الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى، ص٩٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أبنية المبالغة القياسية:

صيغها:

المشهور من صيغ المبالغة القياسية خمسة أوزان وهى:

فعال: كغفار، علام، أواب، تواب.

فعول: كغفور، شكور، صبور، ويستوى فيه المذكر والمؤنث.

فيقال: امرأة صبور، ورجل صبور.

مفعال: نحو: منحار، ومهذار، وهو أيضا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث.

فعيل: كعليم ، وبصير.

فعل: كحذر.

قال ابن عصفور: «باب الأمثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل، وهى فعول، وفعال، ومفعال، وفعل، وفعيل، فهذه الأمثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل وإن لم تكن أسماء فاعلين. والدليل على أنها ليست بأسماء فاعلين أنها للمبالغة[١].

وقال ابن معط فى ألفيته..

وشبهوا الأمثلة المبالغة ... بفاعل وتلك حال سائغة

في مثل الفعال والفعيل ... ومثل المفعال والفعول

وفعل أجروه مجرى فاعل ... وفعل يعمل كالفواعل

تقول: زيد حذر عيوبا ... وقوم عمرو غفر ذنوبا[٢]

وقال ابن مالك في الكافية الشافية..

وقد يصير فاعل فعالا ... تكثيراً أو فعولا أو مفعالا

ومفعلاً قد يخلف الفعال ... وهكذا الفعيل والمفعال

واحكم لهن بالذى حكمنا ... لـ لفاعل، مما به أخبرتا[٣]

---

(١) شرح الجمل ١/ ٥٦٠.

(٢) شرح ابن القواس على ألفية ابن معط ٢/ ٩٨٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أبنية المبالغة ونظرية العامل

إن نظرية العامل فى النحو نظرية قديمة مرتبطة بالأسس الأولى لوضع النحاة قوانين النحو وقواعده.

ويعتبر الخليل بن أحمد الفراهيدى هو الذى ثبت أصول نظرية العوامل ومد فروعها، وأحكمها إحكاماً، بحيث أخذت صورتها التى ثبتت على مر العصور، فقد أرسى قواعدها العامة، ذاهباً إلى أنه لابد مع كل رفع كلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل فى الأسماء والأفعال المعربة.

والعامل عادة لفظى وقد يكون معنويا، والعوامل أدوات وحروف، ومنها ما يعمل عملاً واحداً، ومنها مايعمل عملين، ومنها مايكف عن العمل ومنها مايجوز فيه الإلغاء والعمل[١].

وتتداخل نظرية العامل فى كل أبواب سيبويه وفصوله، ولانغلو إذا قلنا: إنها دائما الأساس الذى ينبنى عليه حديثه فى مباحث علم النحو، وقد مضى يوزع الأبواب باعتبار العوامل[٢].

وقد نص أبو الفتح ابن جنى فى كتابه الخصائص: على أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لالشئ غيره حيث قال: «وإنما قال النحويون عامل لفظى وعامل معنوى ليروك أن بعض العمل يأتى مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيدك وليت عمراً قائم، وبعضه يأتى عارياً عن مصاحبة لفظ مايتعلق به كرفع المبتدأ ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صحة القول، أما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لالشئ غيره[٣].

---

(١) المدارس النحوية ص ٣٨ ، ٣٩ د/ شوقى ضيف.

(٢) المرجع نفسه ص ٦٤ ، ٦٥.

(٣) الخصائص جـ١ ، ص١٠٩ ، ١١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويخيل للقارئ أن ابن جنى يخالف النحاة في مقالتهم[١]، والحقيقة أنه شارح لكلامهم، موافق لمنهجهم، فهو يشرح كلام النحويين المتقدمين من أمثال الخليل وسيبويه، ويقول إنهم يعنون أن العمل يكون مسبباً عن لفظ يصحبه، لا أن اللفظ هو الذى يحدث العمل، وأنهم يعنون بالعمل بيان الارتباط بين أجزاء التركيب وتحديد العلاقات اللغوية التى وضعها المجتمع العربى واصطلح عليها، وإنما نسبوها إلى اللفظ الطالب فى التركيب لما كانت توجد بوجوده وتعدم بعدمه[٢].

وقد أجمع النحويون على القول بالعوامل، وأصبحت فكرة العامل هى المحور الذى دار النحو حوله وتركت عليه أبحاثه، حتى كانت نظرية العامل شاملة للنحو كله، وحتى كان النحويون يطلقون اسم العوامل ويريدون به النحو كله، كما فعل الشيخ عبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١هـ حيث أطلق رسالته العوامل المائة، وكانت شاملة لأبواب النحو جميعا[٣]، ثم ألف كتابه (الجمل) وضمنه جميع العوامل فى أقصر عقد وأقرب حد، وهو شرح مختصر لكتابه (العوامل المائة)[٤]، وهو تطبيق عملى لنظريته فى العوامل[٥].

وجاء ابن مضاء القرطبى المتوفى سنة ٥٩٢هـ فثار وتمرد على نظرية العوامل ودعا إلى إلغائها حيث قال فى كتابه (الرد على النحاة): «قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو مايستغنى النحوى عنه، وأنبه علي ماأجمعوا

---

(١) كما خيل لابن مضاء حيث قال فى كتابه (الرد على النحاة) ص ٦٩ ، وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جنى.

(٢) انظر : الرد على النحاة ص ١٤ : ١٢ ت . د/ محمد إبراهيم البنا، ط . دار الاعتصام ١٩٧٩م، القاهرة.

(٣) العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص ٨٤.

(٤) انظر : الجمل للجرجانى ص/هـ من الدراسة ، ت/ على حيدر، ط / دمشق ١٩٧٣م.

(٥) انظر : العوامل المائة ص ٣٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على الخطأ فيه، فمن ذلك: ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لايكون إلا بعامل لفظى وبعامل معنوى، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد [١].

ولم يقدم ابن مضاء بديلاً لنظرية العامل التى أراد هدمها [٢]، بل فشل في محاولته هدم وإلغاء العامل النحوى فشلاً ذريعاً [٣].

ولعل الوقوف عند كون المتكلم هو العامل أكثر تعقيداً، ذلك أن المتكلم لايرفع أو ينصب حسب هواه، إنما يفعل ذلك بحسب القواعد المقررة.

وعلي الرغم من إسناد سيبويه العمل إلى المتكلم فإن سيبويه لو سئل سؤالاً أبعد من هذا فقيل: هل حقا ذلك الذى تنسبه إلى المتكلم من الرفع والنصب والجر والجزم؟ لأجاب بقوله: ليست العوامل تفعل شيئاً ولا الأفراد هم الذين يحدثون هذه الآثار، وإنما ذلك شئ تعارفت عليه الجماعة المعينة.

والمتكلم فى كل بيئة فى هذه البيئات ملتزم بأعرافها اللغوية، حريص على أن تكون أفكاره مصبوبة في قوالب الجماعة التى ارتضتها وحرصت عليها، وأما ماتراه فى الكتاب من اصطلاح العمل ونسبته أحياناً إلى اللفظ أو المتكلم فذلك شئ تواضعنا عليه، رأينا أنه يحقق نوعاً من الاختصار في التعبير، على أنك إذا وجدتنا فى الغالب ننسب العمل إلى اللفظ فذلك راجع إلى أننا معنيون بوصف الجملة وبيان مابين أجزائها من العلاقات، ولما كان من عملنا أن نبين الارتباط بين أجزاء الجملة، فقد اصطلحنا على أن هذه الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها، وصحب هذا الطلب تأثيراً فى الكلمة المطلوبة اصطلحنا على أن نسمى هذه الكلمة الطالبة عاملة والكلمة المطلوبة معمولة

---

(١) انظر: الرد على النحاة ص٦٩ ، ت.د/ البنا.

(٢) انظر : الرد على النحاة ص ١٩.

(٣) انظر : النزعة المنطقية فى النحو العربى ، ص ٥٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لها؛ نظرا لوجود العمل مع وجودها وزواله مع زوالها، فأما فى الحقيقة فالأمر لايعدو أن يكون عرفا لغويا (١).

والأدوات منها مايجوز فيه الإعمال والإهمال، ومنها ما وضع مهملاً ، ومنها مايهمل لعارض ومنها مايهمل بالحمل والمراد بالإهمال عدم الإعمال لاعدم الإستعمال.

أصل العمل للفعل..

المصدر وضعه الواضع للحدث مطلقاً، ولما قصد تبين زمان الحدث الذى هو أحد الأزمنة الثلاثة معيناً مع ذكر بعض ماهو من محله الذى يقوم به أو زمانه الخاص به غير الأزمنة الثلاثة- أى: الماضى والحال والاستقبال- أو مكانه أو ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذى هو موضوع لمطلق الحدث صيغة تدل بنفسها علي أحد الأزمنة الثلاثة على التعيين مع اقتضائها وجوب ذكر ماقام به الحدث بعدها، وتسمى تلك الصيغة فعلا مبنياً للفاعل، ويسمى ماقام به الحدث فاعلاً، أو مع اقتضائها أن يذكر أحد لوازمه الآخر من الزمان المعين، كاليوم والليلة، ونحو ذلك. أو المكان أو ماوقع عليه الحدث، أو غير ذلك.

وعلى الجملة كل ماكان ذكره عند المتكلم أهم من باقى لوازمه، وتسمي تلك الصيغة - والحالة هذه- فعلا مبنياً للمفعول، وذلك اللازم المذكور بعدها نائب فاعل؛ لأنه مفعول ما لم يسم فاعله.

ومن هنا نقول: إن المقصود من وضع الفعل ذكر شيئين: أحد أزمنة الحدث الثلاثة معيناً، وبعض لوازمه الآخر الأهم عند المتكلم، وهو مرفوعه الفاعل أو نائبه.

---

(١) انظر : الرد على النحاة ، ص ١٤ ، ١٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولما أمكن التنبيه بالصيغة على أحد الأزمنة اكتفى بها، ولم تكن هناك حاجة تدعو إلى ذكر ماينبه على زمن الحدث؛ لأن صيغة الفعل تنبه على أحد الأزمنة الثلاثة الماضى والحال والمستقبل.

ولما لم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم- فى الأغلب- جئ منها بما كان ذكره أهم بعدها، وإنما قلنا: فى الأغلب؛ لأنه أمكن فى بعض الصيغ التنبيه بها عليه، وذلك نحو: «اضرب ونضرب»؛ إذ كل من الصيغتين تدل على ذلك اللازم، أى: الفاعل، أما نحو: «ضرب ويضرب وانتصر واستخرج»- وغيرها كثير - فلم يمكن التنبيه بها على ذلك اللازم.

ولما كان الأغلب فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة أيضاً بعدها طرد الباب فأضمر «أنا» بعد «أضرب»، وأضمر «نحن» بعد «نضرب»، ويدل على ذلك العطف، تقول: «أضرب أنا وزيد، ونضرب نحن ومحمد».

وإنما جعل لما قام به الحديث صيغة مختصة- أعنى: المبنى للفاعل- وللمبنى لغيره صيغة مشتركة اهتماماً بمحل الحدث- وهو الفاعل- إذ الحدث إلى محله أحوج منه إلى غيره من سائر اللوازم، ولهذا كان المبنى للفاعل أكثر استعمالاً من المبنى للمفعول.

ورفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره أم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم فى اللفظ أو تأخر، نحو: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة أمامك بالسوط، أو تأخر عنها كلها أو توسطها، ولو لم يكن الرفع دليلاً على هذا لم يكن للرفع وجه إذا تأخر المرفوع عن المنصوب، نحو: «ضرب عمراً زيد، وسير يوم الجمعة فرسخان».

ومن هنا نقول إن تقديم المفعول على الفاعل وحده أو على الفعل لايفيد كونه أهم من هذا المرفوع، بل المرفوع أهم على كل حال.

ولما كان ذكر هذا المرفوع أهم صار كجزء الفعل اتصل به، أونفصل، ولايجوز أن يتقدم على الفعل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فثبت بهذا أن وضع الفعل على أن يكون مصدره- أى: الحدث- مسنداً إلى شئ مذكور بعده لفظاً.

وإنما وجب ذكره بعده، لأنه مقتضاه، والمقتضى - بالكسر- مرتبته التقدم على مقتضاه، وكان حق الفعل ألايطلب غير المسند إليه، ولايعمل إلا فيه، لأنه ليس موضوعاً إلا لطلبه، لكنه عمل فى غير المسند إليه من المفعولات التى لم تقدم مقام الفاعل تبعاً لاقتضائه للفاعل وعمله فيه، لأنه فتح له باب الطلب والعمل، فصار الفعل أصلاً للعمل فى المسند إليه وغيره.

أما غير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فهى فروع عليه، وإن دل كل واحد منها أيضاً على المصدر- أى: الحدث- الذى بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول، ويعمل فيهما، وذلك لأن طلب الفعل للمرفوع وضعى، وطلبه للمنصوب تابع للوضعى- كما بينا- وأما طلب غيره لهما فليس بوضعى، بل هو عقلى، لأن الواضع نظر فى المصدر إلى ماهية الحدث، لا إلى ماقام به، فلم يطلب فى نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً، وكذا اسم الفاعل، فإن لفظه فى نظره دال على الفاعل، فلا يطلب لفظاً آخر دالاً عليه، وكذا اسم المفعول، فإنه وضع دالاً على المفعول، فكان حق هذه الأشياء ألا تعمل، لافى الفاعل ولا فى المفعول، لكنها شابهت الفعل، فعملت عمله.

ومشابهة اسم الفاعل أقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى- وسيأتى بيان ذلك- من أجل هذا عمل فى جميع المواضع عمل الفعل، فهو يعمل متقدما ومتأخرا مذكورا ومحذوفا، وشرط فى عمله النصب فى المفعول به دون رفع الفاعل الحال والاستقبال لتحصل مع المشابهة اللفظية- أعنى: الموازنة- المشابهة المعنوية، وألزم المسند إليه كالفعل، وجوز إضماره فيه كالفعل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عمل اسم الفاعل بالحمل على الفعل:

واسم الفاعل يعمل عمل فعله المتعدى واللازم إذا جرى مجرى الفعل فى اللفظ والمعنى، لأنه عمل بالفرعية والحمل عليه، لما بينهما من أوجه المشابهة.

أوجه المشابهة بين اسم الفاعل والفعل المضارع:

يحمل اسم الفاعل على الفعل المضارع فى العمل- أى: يعمل عمله- كما حمل المضارع على الاسم فى الإعراب، لما بينهما من المشاكلة فى: الإبهام، والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان فى مطلق الحركات والسكنات- من غير نظر إلى خصوص الحركة- وعدد الحروف، وتعيين مقدار كل من الحروف الأصول والزوائد، وإن اختلف محل الزائد أو شخصه.

كما أنه أيضا يتوارد على كل منهما من المعانى المختلفة مايفتقر فى الدلالة عليه إلى الإعراب، وكل منهما يحل محل الآخر فى الدلالة على تلك المعانى.

وأيضا فالفعل المضارع يدل على الحال والاستقبال، وهو من هذه الناحية يشبه الأسماء المشتركة فى تلك الدلالة، حيث إن كلا منهما يكون شائعا.

من أجل هذا حمل كل منهما على الآخر، فحمل المضارع على الاسم فى الإعراب، وحمل اسم الفاعل على المضارع فى العمل.

يقول الإمام أبو البركات عبدالرحمن بن الأنبارى[1]: «ووجه المشابهة بين هذا الفعل- أى الفعل المضارع- والاسم من خمسة أوجه».

---

(١) هو أبو البركات عبدالرحمن بن أبى الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبى سعيد الأنبارى، الملقب كمال الدين النحوى، المتفنن الفقيه العابد الزاهد، كان من الأئمة المشار إليهم فى علم النحو وسكن بغداد فى صباه إلى أن مات، وتفقه على مذهب الإمام الشافعى، وقرأ اللغة على أبى منصور الجواليقى، وصحب الشريف أبا السعادات هبة الله بن الشجرى، وكان إماما ثقة صدوقا، فقيها مناظرا، غزير العلم، تقيا عفيفا. ===

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوجه الأول: أنه يكون شائعا فيتخصصه كما أن الاسم يكون شائعا، فيتخصص، ألا ترى أنك تقول: «يقوم» فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال، كما أنك تقول: «رجل» فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه، كما أن الاسم اختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه.

الوجه الثاني: أنه يدخل عليه لام الابتداء، كما تدخل على الاسم، ألا ترى أنك تقول: «إن زيدا ليقوم»، كما تقول: «إن زيد القائم»، ولام الابتداء تختص بالأسماء، فلما دخلت على هذا الفعل دل على مشابهة بينهما، والذى يدل على ذلك أن فعل الأمر والفعل الماضى لما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما، ألا ترى أنك لو قلت: «لأكرم زيدا ياعمرو» أو «أ، زيدا لقام» لكان خلفا من الكلام.

الوجه الثالث: أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة «كالعين» ينطلق علي العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك.

=== لزم داره، وانقطع عن الناس، واشتغل بالعلم والعبادة، وأقبل على تصنيف الكتب النافعة فى أصول الفقه وفروعه، وعلم الكلام، وطبقات الأدباء والنحاة واللغة، وفن الجدل والمناظرة وفى فنون العربية. ذكر السبكى أن للأنبارى فى النحو مايزيد على خمسين مصنفا، وأوصلها السيوطى فى بغية الوعاة إلى السبعين. ومن مؤلفاته: نزهة الأدباء، وأسرار العربية، والإنصاف فى مسائل الخلاف، واللمعة فى صنعة الشعر، وتصرفات «لو»، وحلية العربية، والأضداد والنوادر. ولد فى شهر ربيع الآخر سنة ٥١٣هـ، وتوفى فى ليلة التاسع من شهر شعبان سنة ٥٧٧هـ، انظر: وفيات الأعيان ١/ ٣٥٠، والكامل لابن الأثير ١١/ ٢١٥، والبداية والنهاية لابن كثير ١٢/ ٣١٠، وبغية الوعاة للسيوطى ١ ٣٠١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوجه الرابع: أنه يكون صفة، كما يكون الاسم كذلك، تقول: «مررت برجل يضرب»، كما تقول: «مررت برجل ضارب»، فقد قام «يضرب» مقام «ضارب».

الوجه الخامس: هو أن الفعل المضارع يجرى على اسم الفاعل فى حركاته وسكونه، ألا ترى أن «يضرب» على وزن «ضارب» فى حركاته وسكونه، ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل المضارع أ.هـ[١].

إعمال أبنية المبالغة وإهمالها:

اختلفت أقوال النحويين فى صيغ المبالغة إهمالا وإعمالا فمنهم من قال بإعمالها جميعها، ومنهم من قال بإهمالها جميعها، ومنهم من قال بإعمال بعضها دون بعضها الآخر: ومن ثم تنحصر مذاهب النحويين فى هذه القضية فى ثلاثة أقوال. نفصلها فيما يلى:

المذهب الأول: مذهب سيبويه ومن وافقه:

يرى سيبويه ومن وافقه أن أبنية المبالغة القياسية المشهورة وهى (فعول، وفعال، ومفعال، وفعل، وفعيل) «تعمل كلها عمل أصلها، وهو اسم فاعلها، وإن لم تكن هذه الأبنية جارية عليه فى اللفظ».

قال البصريون: «إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظى، لجبر المبالغة فى المعنى ذلك النقصان، وأيضا فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل، فلا تقصر عن الصفة المشبهة فى مشابهة اسم الفاعل، ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال، كما لم يشترط ذلك فى الصفة المشبهة»[٢].

وحجة سيبويه ومن معه فى ذلك السماع، فقد ورد إعمالها كلها فى كثير من المأثور الذى يصح الاستشهاد به، والحمل على أصلها، وهو اسم الفاعل، إذ هى متحولة عنه لقصد المبالغة.

---

(١) راجع «أسرار العربية» لابن الأنبارى ٢٥ وما بعدها تحقيق محمد هجة البيطار.

(٢) شرح الرضى على الكافية ٣/٤٢٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال سيبويه: «وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة.

فما هو الأصل الذى عليه أكثر هذا المعنى؟: (فعول، وفعال، ومفعال، وفعل) وقد جاء «فعيل، كرحيم، وعليم، وقدير، وسميع، وبصير، يجوز فيهن مايجوز فى فاعل من التقديم والتأخير والإضمار، والإظهار، لو قلت: هذا ضروب رؤوس الرجال، وسوق الإبل، على: وضروب سوق الإبل جاز، كما تقول: هذا ضارب زيد وعمرا، تضمر وضارب عمراً»[١].

ووضح الشيخ خالد الأزهرى حجة سيبويه وأصحابه فقال: «وإعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم فى ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة»[٢].

استشكال ورد:

يستشكل على قولهم: (إنها تعمل عمل أصلها) قول الفقهاء: «طهور» بمعنى: مطهر لغيره، حيث فسروا (طهورا) بمطهر لغيره، وهو مبالغة (طاهر) و(طاهر) لايتعدى، لأن فعله (طهر) بضم العين- فهو لازم، و(مطهر) الذى فسر الفقهاء به (طهورا) متعد، واللام فى (مطهر لغيره) زائدة للتقوية، أى: لتقوية العامل وهو هنا (مطهر) الذى ضعف بالفرعية.

وقد أجاب عن هذا الاستشكال الشيخ يس بن زين الدين العليمى فى حاشيته على التصريح فقال: «قال ابن كمال باشا فى رسالة من رسائل الفرائد: وأما إجراء غير المتعدى مجرى المتعدى فعلى وجوه إلى أن قال: ... ومنها اعتبار ما فى اللازم من معنى المبالغة فإن ذلك قد يصلح سببا للتعدية من غير

---

(١) الكتاب ١/ ١١٠.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٦٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أن ينقل اللازم عن صيغته إلى صيغة المتعدى وتغيير معناه، وهذا مما دق فيه نظر العلامة الزمخشرى حيث قال فى تفسير سورة الفرقان: (طهورا)[١] بلغيا فى طهارته[٢]، وعن محمد بن يحيى: هو ماكان طاهرا فى نفسه مطهرا لغيره، فإن كان ماقاله شرحا لبلاغته فى الطهارة كان سديدا، ويعضده قوله تعالى: ﴿...وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به﴾[٣] والا فليس «فعول» من التفضيل فى شئ، وقال صاحب الكشف: قوله: إن كان شرحا... إلخ فيه إيماء إلى أن الطهارة لما لم تكن قابلة للزيادة، لأنها شئ واحد رجع المبالغة فيه إلى انضمام التطهير»[٤].

وقال أبوالبقاء الكفوى فى كلياته: «وإجراء غير المتعدى مجرى المتعدى: هو طريقة الحذف والإيصاء، أو اعتبار مافى اللازم من معنى المبالغة، فإن ذلك قد يصلح أن يكون سببا للتعدية من غير أن ينتقل اللازم من صيغته إلى صيغة المتعدى ويتغير معناه.

قال الزمخشرى فى قوله تعالى ﴿ماء طهورا﴾[٥] أى: بليغا فى طهارته وبلاغته فى طهارته بأن كان طاهرا فى نفسه ومطهرا لغيره، أو باعتبار مافى غير المتعدى من الاشتهار بالوصف المتعدى أو باعتبار التضمين»[٦].

هذا وقد قال بإعمال صيغ المبالغة كثير من النحويين منهم، الصيمرى حيث يقول: «واعلم أن الصفات المعدولة عن اسم الفاعل للمبالغة تعمل عمل

---

(١) من الآية ٤٨ من سورة الفرقان، وهى: «وهو الذى أرسل الرياح بشرا بين يدى رحمته، وأنزلنا من السماء ماء طهورا».

(٢) راجع الكشاف ٣/٢٨٤، ط. الاستقامة.

(٣) من الآية ٤٨ من سورة الفرقان.

(٤) راجع: حاشية يس على التصريح ١/٣١١.

(٥) من الآية ٤٨ من سورة الفرقان.

(٦) الكليات لأبى البقاء الكوفى ص٤٨، ٤٩، تحقيق د/عدنان درويش، محمد المصرى، ط. مؤسسة الرسالة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اسم الفاعل، وتجرى مجراه كقولك: «فعال، وفعول ومفعال، وفعل، وفعيل» نحو: قتال، وضروب ومطعام، ورحيم، وحذر...»[١].

ومنهم العكبرى حيث يقول: «ويعمل: (فعال، وفعول، ومفعال)، عمل اسم الفاعل، لأن مافيهما من المبالغة وزيادة الحرف جبر لما دخلها من النقص عن اسم الفاعل فى جريانه على الفعل.....».

فأما (فعل وفعيل) فيعملان عند سيبويه للمعنى الذى ذكرنا[٢] ومنهم ابن يعيش حيث يقول: «قد ذكرنا أن اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال إنما أعمل عمل الفعل المضارع لجريانه عليه فى حركاته وسكناته وعدد حروفه، وقد أجروا ضربا من أسماء الفاعلين مما فيه معنى المبالغة مجرى الفعل، الذى فيه معنى المبالغة فى العمل وإن لم يكن جاريا عليه فى اللفظ فقالوا زيد ضراب عبيده، وقتال أعداءه، كما قالوا: زيد يضرب عبيده ويقتل أعداءه إذا كثر ذلك منه، وكان(ضراب، وقتال) بمنزلة (ضارب، وقاتل) كما كان يضرب ويقتل بالتشديد بمنزلة يضرب ويقتل من غير تشديد لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أن فيه إخبارا بزيادة مبالغة، وتلك الأسماء (فعول وفعال، ومفعال، وفعل، وفيل) فجميع هذه الأسماء تعمل عمل فاعل، وحكمها فى العمل حكم فاعل من التقديم والتأخير، والإظهار والإضمار، فتقول: هذا ضروب زيدا، كما تقول: هذا ضارب زيدا وضراب عمرا ومنحار إبله وحذر عدوه ورحيم أباه، والتقديم فى ذلك كله والإضمار جائز كما كان فى فاعل وتقول: هو ضروب زيد وعمرا، وإن شئت وعمرو، كما فعل فى ضارب، وتقول: أزيدا أنت ضروبه، كما تقول: أزيدا أنت ضاربه»[٣]ومنهم أيضا ابن مالك حيث قال: «ويساوى اسم الفاعل العامل بالشروط المذكورة فى إفراد وغيره، ماقصد به

---

(١) التبصرة والتذكرة للصيمرى ١/ ٢٢٥.

(٢) اللباب ١/ ٤٤١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبالغة من موزان: (فعال، وفعول، ومفعال، كقول من سمعه سيبويه يقول: (أما العسل فأنا شراب)[١]، وألحق سيبويه بالثلاثة: (فعيلا، وفعلا)مقصودا بهما المبالغة[٢].

وكذلك منهم ابن القواس حيث يقول: «فالخليل وسيبويه وجمهور النحاة على أنها تعمل عمل اسم فاعلها»[٣].

بل من النحويين من ذهب إلى أن صيغ المبالغة أولى بالعمل من اسم الفاعل.

قال ابن أبى الربيع فى كتابه البسيط فى شرح جمل الزجاجى: «ورأيت لابن خروف أن هذه الأمثلة أولى فى العمل من اسم الفاعل، وذلك أن اسم الفاعل لايعمل إذا كان بمعنى الماضى، وهذه تعمل، وإن كانت بمعنى الماضى، واعتل لذلك بأنها لما كانت فيها مبالغة تأكد فيها المعنى، فلزم أن تكون في العمل أقوى»[٤].

ومنهم ابن عقيل حيث يقول: «وكذا إن حول للمبالغة من فاعل إلى فعال- نحو ما حكى سيبويه من قولهم: أما العسل فأنا شراب.

أو فعول- نحو ماروى الكسائى من قولهم: أنت غيوظ ما علمت أكباد الرجال.

أو مفعال- كقوله بعض العرب، إنه لمنحار بوائكها، أى ينحر سمان الإبل ، يريد المبالغة فى الوصفية بالجود.

وربما عمل محولا إلى فعيل... وفعل»[٥].

---

(١) الكتاب ١/١١١.

(٢) شرح التسهيل ٣/٧٩. ٨٠.

(٣) شرح ألفية ابن معط لابن القواس، ص٩٨٨.

(٤) البسيط ٢/١٠٥٦.

(٥) المساعد لابن عقيل ٢/١٩٢. ١٩٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المذهب الثانى:

مذهب الكوفيين- وهو أنه لايجوز إعمال شئ منها، لزوال الشبه المعنوى والشبه الصورى بينها وبين الفعل.

فالشبه المعنوى قد زال، لأنها تدل على المبالغة والزيادة على معانى أفعالها، والأفعال ليس فيها مبالغة، ومن هنا فقد الشبه المعنوى بينها وبين الفعل الذى هو أصل العمل.

والشبه الصورى زال أيضاً، لأنها لم تعد مشابهة للمضارع فى مطلق الحركات والسكون، ولفقدان الشبه المعنوى والشبه الصورى لا يجوز أن تعمل النصب، ويكون النصب بعدها بفعل مضمر، هى دالة عليه، كما أنهم منعوا تقديم المنصوب عليها[١].

قال صاحب اللباب: «ومن الكوفيين من منع إعمال ذلك» وعلق عليه بقوله «وهو مذهب مخالف لنصوص العرب»[٢].

وقال ابن عصفور: «وأما أهل الكوفة فيزعمون أن مابعد الأمثلة الخمسة منصوب بإضمار فعل يدل عليه المثال: فإذا قلت: «هذا ضروب زيداً» فتقديره عندهم: «ضروب يضرب زيداً» ولذلك لايجيزوا تقديم المنصوب بهذه الأمثلة، لأن الفعل إنما أضمر فى هذا الباب لدلالة الاسم المتقدم عليه، فإذا تقدم الاسم المنصوب لم يكن له مايدل عليه... وعلق عليه بقوله- وهذا مذهب فاسد، لأن الذى ادعوه من الإضمار لم يلفظ به فى موضع من المواضع، وأيضاً فإن ما أنكروه من تقديم المفعول قد سمع»[٣].

---

(١) ينظر مذهب الكوفيين فى اللباب ١/٤٤١، شرح الجمل ١/٥٦١، وشرح الرضى على الكافية ٣/٤٢٢، وتوضيح المقاصد ٣/١٩، والمساعد ٣/١٩٣، وشرح التسهيل ٣/٧٢، والتصريح ٢/٦٨، والأشمونى ٢/٢٩٨.

(٢) اللباب للعكبرى ١/٤٤١.

(٣) شرح الجمل ١/٥٦١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال العلامة الرضى «وعند الكوفيين لايعمل شئ من أبنية المبالغة، لفوات الصيغة التى بها شابه اسم الفاعل الفعل، وإن جاء بعدها منصوب فهو، عندهم، بفعل مقدر»(١).

واقرأ قول المرادى: «ومنع الكوفيون إعمال الخمسة، لأنها لماجاءت للمبالغة زادت على الفعل، فلم تعمل عندهم لذلك»(٢).

وكذا قال ابن عقيل: (خلافا للكوفيين)- «فى منع إعمال أمثلة المبالغة، وهى خمسة، الثلاثة المذكورة وماسيأتى من (فعيل وفعل)، قالوا لزيادتها بالمبالغة على الفعل، إذ لا مبالغة فيه، وزعموا أن ماجاء منصوباً معها على إضمار فعل يفسره المثال، أى: (تغيظ أكباد الرجال، وكذا البواقى، قالوا: «ولذا لايجوز تقديم المنصوب بعد هذه الأمثلة، ورد الأول بكثرة ورود المنصوب معها نثراً ونظماً، والأصل عدم التقدير والثانى بسماع التقديم»(٣).

المذهب الثالث:

مذهب أكثر البصريين والجرمى: أنها لاتعمل كلها بل يعمل بعضها. فأكثر البصريين أنكروا إعمال (فعيل وفعل)، وأجازوا إعمال (فعال ومفعال وفعول) قائلين: وإنما أنكرنا إعمال (فعيل وفعل)، لأنهما بناءان للذات والهيئة التى يكون عليها الإنسان، لا لأن يجريا مجرى الفعل، فهما كقولك: (رجل كريم وظريف)، (ورجل عجل ولقن) إذا كان كالطبيعة.

وهم بهذا وافقوا سيبويه فى إعمال (فعال ومفعال وفعول) لكثرتهم ووافقوا الكوفيين فى إنكار إعمال (فعيل وفعل).

---

(١) شرح الرضى على الكافية ٣/٤٢٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٩.

(٣) المساعد لابن عقيل ٢/١٩٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما أبو عمر الجرمى فوافق سيبويه أيضاً فى عمل (فعل) وخالفه فى (فعيل) مع أكثر البصريين قائلاً: لأن (فعلا) جاء على وزن الفعل فأشبه أن يكون جارياً مجراه، وليس بكثير[١].

قال المبرد: «فأما ما كان على (فعيل) نحو: (رحيم وعليم) فقد أجاز سيبويه النصب فيه، ولا أراه جائزاً». وذلك أن (فعيلاً) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذى لايتعدى.

فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به والفعل الذى لـ(فعيل) فى الأصل إنما هو ماكان على (فعل): نحو: كرم فهو كريم وشرف فهو شريف، وظرف فهو ظريف. فما خرج إليه من باب (عليم) و(شهد ورحم)، فهو ملحق به.

فإن قلت: راحم وعالم وشاهد، فهذا اسم الفاعل الذى يراد به الفعل... ثم قال: وكذلك ماذكر- يعنى سيبويه- فى (فعل) أكثر النحويين على رده، و(فعيل) فى قول النحويين بمنزلته. فما كان على (فعل) فنحو: فرق وبطر وحذر.

والحجة فى أن هذا لايعمل: أنه لما تنتقل إليه الهيئة، تقول: فلان حذر أى: ذو حذر، وفلان بطر، كقولك: ماكان ذا بطر ولقد بطر، وماكان ذا حذر ولذلك حذر، فإنما هو كقولك ماكان ذا شرف ولقد شرف، وماكان ذا كرم ولقد كرم.

(ففعل) مضارعة (لفعيل). وكذلك يقع (فعل) و (فعيل) فى معنى كقولك رجل طب وطبيب، ومذل ومذيل... وهذا كثير جداً[٢].

---

(١) ينظر: اللباب ١/٤٤١، وشرح الجمل ١/٥٦١، والرضى ٣/٤٢٢، وتوضيح المقاصد ٣/١٩، والمساعد ١/١٩٣، وشرح التسهيل ٣/٧٢، والتصريح ٢/١٦٨، والأشمونى ٢/٢٩٨.

(٢) المقتضب ٢/١١٣، ١١٤، ١١٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولقد ارتضى ابن السراج مذهب المبرد فقال: (وقد أجرى سيبويه «فعيلا») (كرحيم وعليم)، هذا المجرى، وقال: معنى ذلك المبالغة، وأباه النحويون من أجل أن (فعيلا) بابه أن يكون صفة لازمة للذات، وأن يجرى على (فعل) نحو: ظرف فهو ظريف، والقول عندى كما قالوا. وأجاز أيضاً مثل ذلك فى (فعل) وأباح النحويون إلا أبا عمر الجرمى فإنه يجيز على بعد فيقول: أنا فرق زيداً، وحذر عمراً، والمعنى: أنا فرق من زيد وحذر من عمرو[١]. وقال الصيمرى فى بيان مذهب الجرمى: «ووافقه فى «فعل» أبو عمر الجرمى وخالفه فى (فعيل) مع أكثر النحويين، قال: لأن (فعلا) جاء على وزن الفعل فأشبه أن يكون جارياً مجراه، وليس بكثير»[٢].

وتحدث ابن عقيل عن هذه القضية وأضاف إلى طائفة المانعين: المازنى والزيادى حيث يقول: «ومنع المازنى والزيادى والمبرد وأكثر البصريين إعمال: (فعيل وفعل)، وأجاز الجرمى إعمال «فعل» وخالف فى (فعيل)»[٣].

مناقشة وترجيح:

وأقول: إن المذهب الأول مذهب سيبويه وأصحابه وهو أن الأمثلة كلها تعمل قياسا عمل أسماء فاعليها- هو القوى والجدير بالاعتماد عليه، إذ هو الذى تستنده الأدلة، وتضعف غيره.

وذلك أننا نرد على الكوفيين فى إنكارهم أعمال شئ منها لزوال الشبه المعنوى والصورى بينهما وبين الفعل نرد عليهم بأن هذه الأمثلة عملت عمل أسماء فاعليها التى استقر لها العمل أولا قبل التحويل، ولاداعى لتكلف

---

(١) الأصول ١/١٢٤، ١٢٥.

(٢) التبصرة ١/٢٢٧.

(٣) المساعد ٢/١٩٣، والهمع ٣/٥٩، وانظر: ابن يعيش ٦/٧٢، وشرح الجمل ١/٥٦١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تقدير فعل يعمل فى المنصوب النصب، فما لايحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج، مادام يمكن الاستغناء عنه، والأصل عدم التقدير.

وأيضا فإن المبالغة فى الحدث قد قوت عملها وجبرت مازال من الشبهين المعنوى والصورى.

وكذلك يرد عليهم بقول العرب: «أما العسل فأنا شراب» حيث إنه لايصح تقدير الفعل هنا، لأن «أما» لايفصل بينها وبين الفاء بجملة، وإذا قدرنا فعلا عاملا النصب فى «العسل»- على ماذهبوا إليه- فصل بين «أما» والفاء بجملة، وهذا غير جائز.

ونرد أيضا على قول أكثر البصريين والجرمى بأنه قد وردت جملة من الشواهد صالحة لإثبات إعمال ما أنكروا أعماله- وإن كانت قليلة إذا قيست بما ورد فى غيرها- فلا داعى للإنكار.

ونرد أيضا على قولهم: إن «فعيلا وفعلا» بناءان موضوعان للذات والهيئة التى يكون الإنسان عليها، لا لأن يجريا مجرى الفعل نرد بأنه لم يقل أحد أن هناك مانعا من أن يكون الوزن الواحد مشتركا بين شيئين فمثلا: «فعيل»: إذا لم يكن محولا عن اسم الفاعل لايعمل نحو: «كريم وظريف» وإذا كان محولا لإفادة المبالغة يعمل نحو: «رحيم» وكذا: «فعل» فهو إذا لم يكن معدولا عن اسم الفاعل لايعمل، نحو «فرح وأشر» أما إذا كان معدولا عن اسم الفاعل عمل، نحو «حذر» فهو يعمل.

والكلام فى «فعيل وفعل» المحولين، لافيما وضع من أول الأمر على «فعيل أو فعل» ولم يكن محولا عن اسم الفاعل للمبالغة.

وأكثرها استعمالا «فعال وفعول» ثم «مفعال» ثم «فعيل» ثم «فعل».

وماثبت لاسم فاعلها المحولة عنه يثبت لها، فيجوز أن يحذف مفعولها لغرض... ويجوز أن يتقدم عليها... إلى آخر ماثبت لأسماء فاعليها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإليك شواهد من إعمال أمثلة المبالغة إعمال ما حولت عنه، وهو أسماء فاعليها. فمن إعمال «فعال» قول القلاخ بن حزن المنقرى.

أخا الحرب لباساً إليها جلالها

وليس بولاج الخوالف أعقلا[١]

نرى الشاعر فيه نصب «جلالها» مفعولا به لقوله «لباسا»، وهو تكثير اسم الفاعل «لابس» فعمل عمله، وهوهنا قد اعتمد على صاحب الحال، وذلك لأن «أخا الحرب ولباسا» حالان تقدم صاحبهما فى البيت قبله، وهو الضمير فى «فإننى» فى قوله:

فإنك فاتتك السماء فإنى بأرفع ماحولى من الأرض أطولا

وأما «ولاج» فهو مثال مبالغة «فعال»، وقد أضيف إلى مفعوله «الخوالف».

وقوله «أخا الحرب» كناية عن ملازمته لها، أى : مؤاخيها وملازمها.

ومنه أيضا قول الشاعر:

رأى الناس إلا من رأى مثل رأيه

خوارج تراكين قصد المخارج

فنرى هنا «تراكين» جمع «تراك» مبالغة «تارك»- أى: اسم الفاعل- وقد أعمله فنصب به المفعول به وهو «قصد»، وهذا الجمع معتمد على ذى خبر فى الأصل، وفى هذا دليل على أن جمع المبالغة يعمل عمل المفرد.

ومن ذلك قول شاعر الحماسة:

فيا لرزام رشحوا بى مقدما

إلى الحرب خواضا إليها الكتائبا[٢]

---

(١) شواهد سيبويه ١/٥٧، وانظر المقتضب ٢/١١٣، وابن يعيش ٦/ ٧٠ ، ومعجم شواهد العربية ٢١٤.

(٢) قال المرزوقى: «خواضا إليها الكتائبا» انتصب «الكتائب» على أنه مفعول «خواص». راجع: شرح ديوان الحماسة للمرزوقى قسم ١ حماسية ١٠ ص٧٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

«فخواض» صيغة مبالغة «لخائص»- اسم الفاعل- وقد أعمل عمله فنصب المفعول به، وهو «الكتائب» وهو هنا معتمد على الموصوف، وهو قوله «مقدما».

ومنه ما حكاه سيبويه حيث قال: وسمعنا من يقول: «أما العسل فأنا شراب». فنصب «العسل» على أنه مفعول به «لشراب»، كما تقول: «أما العسل فأنا شارب» وشراب مبالغة «شارب»، وقد تقدم المعمول على العامل وهو صيغة مبالغة.

فهذا شاهد على أعمال صيغة المبالغة عمل اسم الفاعل وعلى جواز تقديم معمولها عليها، كما يتقدم على اسم الفاعل، وفيه رد على الكوفيين فى منعهم تقديم المنصوب عليهم.

ولايقال: إن مابعد الفاء لايعمل فيما قبلها، لأن ذلك إنما هو مع غير «أما»، وكان مع غيرها لأن الفاء بعد «أما» ليست فى موضعها الأصلى، وإنما هى مزحلقة، إذ موضعها الأصلى بعد «أما» مباشرة، لأنه جواب الشرط، ولكنهم كرهوا أن تلى الفاء أداة الشرط فى اللفظ فزحلقوها، وفصلوا بينهما هنا بالمفعول به.

ومن شواهد إعمال «فعول» عمل اسم فاعلها قول أبى طالب عم النبى ﷺ من كلمة رثى فيها أبا أمية بن المغيرة زوج أخته عاتكة.

ضروب بنصل السيف سوق سمانها

إذا عدموا زادا فأنك عاقر[1]

---

(١) البيت من الطويل، وانظره: فى الكتاب ١/١١١، والخزانة ٤/٢٤٢، ٢٤٥، ٨/١٤٦، ١٤٧، ١٥٧، والدرر ٥/٢٧١ شرح أبيات سيبويه ١/٧٠، شرح التصريح ٢/٦٨، شرح شذور الذهب، ص٥٠٥، شرح المفصل ٦/٧٠، التبصرة ١/٢٢٥، شرح القطر، ص٢٧٥، المقتضب ٢/٢٢٤، الهمع ٣/٥٨، أوضح المسالك ٣/٢٢١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والشاهد الثانى هنا في نصب «سوق سمانها» مفعولا به «لضروب» وهو مبالغة «ضارب» اسم فاعل، فأعملها عمل اسم فاعلها المحولة عنه لقصد المبالغة، والمبالغة هنا معتمدة على ذى خبر محذوفة، أى: «هو ضروب».

ومن إعمالها أيضا مع تقدم معمولها قول الشاعر، وهو من شواهد الكتاب:

بكيت أخا اللأواء يحمد يومه
كريم رءوس الدارعين ضروب[1]

أراد «ضروب رءوس الدارعين» فأعمل «ضروب» - وهو مبالغة «ضارب» - ونصب به «رءوس الدارعين» مفعولا به إلا أنه تقدم على صيغة المبالغة، وهذا دليل على جواز عملها متأخرة شأنها فى ذلك شأن اسم الفاعل، وفيه رد على الكوفيين، ومثال المبالغة هنا اعتمد على ذى خبر ومنه أيضا قول الراعى:

عشية ليلى لو تراءت لراهب
بدومة تجر دونه وحجيج
فلا دينه واهتاج للشوق أنها
على الشوق أخوان العزاء هيوج[2]

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٧٥، ولم ينسبه ولانسبه الأعلم. وانظر أيضا شرح السيرافى جـ١قسم ٢ ص٢٢٤، وابن يعيش ٦/ ٧٠، ٧١. حيث نسبه إلى أبى طالب عم النبى، ولم أعثر عليه، وانظر أيضا معجم شواهد العربية ٤١، اللأواء: الشدة والمشقة، والدارعين: جمع دارع، وهو لابس الدرع.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٥٦، وقد نسب الشاهد فيه لأبى ذؤيب الهذلى، ولم أعثر عليه فى ديوانه وانظر الأشونى والعينى ٢/ ٢٩٧ «عشية» نصب على الظرفية، لأنه لم يرد بها معين، و«ليلى» وفى بعض الروايات «سعدى» - بالضم - اسم إمرأة مبتدأ خبره الجملة الشرطية، والجملة الأسمية فى محل جر بإضافة «عشية» إليها على مافى ===

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فنصب «إخوان العزاء» مفعولا به بـ «هيوج»، وهو مبالغة اسم الفاعل «هائج»، وقد تقدم المفعول به، واعتمد «هيوج» على ذى خبر، وهو اسم «أن»، وهو من «هاج» المتعدى لا من اللازم، يقال: هاج الشئ بنفسه، وهجته أنا، أى: أثرته[١].

ومن إعمال «فعول» أيضا مبالغة «فاعل» مارواه الكسائى من قولهم: «أنت غيوظ أكباد الرجال»، فنرى هنا «غيوظ» مبالغة «غائظ»- وهى اسم فاعل- قد عملت عمل اسم الفاعل، ونصبت المفعول به، وهو «أكباد الرجال»، وقد اعتمد مثال المبالغة على المبتدأ، وهو «أنت».

=== الصبان والعينى، فهى ظرف لشئ غير مذكور فى البيت أى: كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لو تراءت..... إلخ. ويحتمل أن تكون «عشية» ظرف «تراءت» فلا تكون مضافة، ولم تنون حينئذ للضرورة، أو لمنع صرفها، بأن يكون أراد بها عشية معينة، أى: لو تراءت سعدى وقت العشية فلا.... إلخ، و«بدوم» صفة «لراهب»، وهى: قرية بين الشام والعراق، «وتجر وحجيج» مرفوعان بالابتداء، و «دونه» خبر المبتدأ، والجملة صفة ثانية «لراهب»، وهما اسما جمع «لتاجر وحاج» لاجمعان، لأن الصحيح أن «فعلا وفعيلا» ليسان من صنع الجموع. قيل: والمسوغ للابتداء بهما العطف، وفيه أنه لا يسوغ إلا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوغا، ولا مسوغ هنا، فإن اعتبر فى أحدهما كونه وصفا لمحذوف «أى: «قوم تجر» مثلا على حد «مؤمن خير من كافر»، أو الوصف مقدر : أى: «تجر كثير»، لأن المقام للمبالغة، فالثانى مثله فى ذلك، ولاداعى للقول أن المسوغ العطف. و«قلا»: أبغض جواب «لو»، و«أهتاج»: ثار، «اخوان العزاء»: الملازمون للتصبر مفعول مقدم «لهيوج».

(١) قال صاحب الصحاح: هاج الشئ يهيج هيجا وهيجانا، وأهتاج وتهيج: أى، ثار، و«هاجه غيره» يتعدى ولايتعدى (مادة: هيج).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومنه أيضا قول طرفة بن العبد:

ثم زادوا أنهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر[١]

الشاعر هنا أعمل «غفر»- وهو جمع «غفور» مبالغة «غافر» اسم الفاعل- فنصب مفعوله وهو «ذنبهم»، و«غفر» جمع تكسير، وفى هذا دليل على أن جمع التكسير أيضا يعمل عمل مفرده، وقد اعتمد مثال المبالغة هنا على «ذى» خبر، وهو اسم «أن».

و«غفر» جمع «غفور»، و«فخر» جمع «فخور»، وكل منهما جمع تكسير، ولايجوز جمع مفرده جمع مذكر سالما، وذلك لأن كلا منهما صفة على «فعول» بمعنى «فاعل»، ويشترط فى الصفة التى تجمع جمع مذكر سالما قبول التاء ، ولذا كان «فعول» هنا لايجمع إلا جمع تكسير فقط، على «فعل»، ومنه قول الصحابى: «نحن صبر عند اللقاء صدق فى المقال»، فنراه فى قوله جمع «صبور» على «صبر»، وجمع «صدوق» على «صدق».

ومن شواهد إعمال مثال المبالغة «مفعال» عمل اسم فاعلها ماحكاه سيبويه من قول بعض العرب: «إنه لمنحار بوائكها»[٢].

---

(١) من شواهد سيبويه ٥٨/١ انظر: نوادر أبى زيد ١٠ والجمل ١٠٦ وابن يعيش ٧٤/٦، ٧٥، والخزانة ٤٦٤/٣، ومعجم شواهد العربية ١٣٤، وصف قومه قبل هذا البيت بالإقدام والجرأة والصبر على قتال الأعداء، وغير ذلك من أفعال الشجاعة والبطولة، ثم إن لهم مزيدا على ذلك من خلال المرءة، وذلك أنهم متصفون بالعفو عن الزلات والصفح عن الذنوب، وأنهم مع مالهم من خصال الشرف لايفخرون، لأن الفخر إعجاب وخفة.

(٢) منحار: مبالغة لاسم الفاعل «ناحر» من نحر: أى: ذبح. قال الجوهرى: والنحر في اللبة: مثل الذبح فى الحلق، ورجل منحار، وهو للمبالغة يوصف بالجود، من كلام العرب: إنه لمنحار بوائكها، أى: ينحر سمان الإبل، راجع الصحاح مادة (نحر). وقال أيضا: قال الكسائى: باكت الناقة تبوك بوكا: سمنت، وحكى ابن السكيت: ناقة بائك «إذا كانت فتية حسنة، والجمع البوائك ، ومن كلامهم: «إنه لمنار بوائكها» راجع الصحاح مادة (بوك).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقد أعمل «منحار» وهو مثال مبالغة «ناحر» فنصب به المفعول به، وهو «بوائكها» وقد اعتمد مثال المبالغة على ذى خبر وهو اسم «أن».

ومنه أيضا قول الكميت:

شم مهاوين أبدان الجزور مخا
ميص العشيات لاخور ولاقزم[1]

فالشاعر هنا أعمل «مهاوين»- وهى تكسير «مهوان» تكثير ومبالغة «مهين» من «أهان» على مفعال» فنصب به المفعول، وهو «أبدان الجزور»، وفى هذا دليل على أن جمع التكسير لمثال المبالغة يعمل عمل مفرده الذى يعمل عمل اسم فاعله، واسم الفاعل هنا «مهين»، والجمع فى هذا الشاهد اعتمد على ذى خبر، أى: «هم شم».

قال الأعلم: الشاهد فى نصب «أبدان الجزور» بقوله «مهاوين» جمع «مهوان» و «مهوان» تكثير «مهين»، كما أن «منحار» تكثير «ناحر» و «مضراب» تكثير «ضارب» فعمل الجمع عمل واحده كما تقدم.

---

(١) البيت نسبة سيبويه فى الكتاب ٥٩/١ للكميت من غير إضافة، وتبع ذلك الزمخشرى فى المفصل ٧٤/٦، وقال عبدالقاهر البغدادى: نسبه سيبويه إلى الكميت بن زيد، ثم قال: وقال ابن المستوفى كابن خلف رواه سيبويه للكميت، وأنشده ابن السيرافى لتميم العجلان، ونسبه العينى للكميت ٥٦٩/٣، وهو فى ديوانه ١٠٤/٢. واستشهد به ونسبه ابن مالك فى شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٤٧٠، ٦٨٣ إلى تميم العجلان، وقال: وهو ابن أبى، وذكر قبله بيتا هو:

يأوى إلى مجلس باد مكارمهم لامطعمى ظالم فيهم ولاظلم

والشمم: ارتفاع فى قصبة الأنف مع استواء أعلاها، كناية عن العزة، ويروى: أبداء الجزور جمع بدء، وهو أفضل الأعضاء، مخاميص، مخماص، وهو الشديد، والخور جمع أخوار، وهو الضعيف، والقزه- بالتحريك- أراذل الناس وسفلتهم، يقال للذكر والأنثى الواحدة والجمع.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن شواهد إعمال بناء المبالغة «فعيل» قول عبدالله قيس الرقيات:

فتاتان أما منهما فشبيهة
هلالا وأخرى منهما تشبه البدرا[١]

والشاهد فى قوله الشاعر: «فشبيهة هلالا، حيث أعمل شبيهة» - وهى بناء مبالغة- عمل اسم فاعلها المحولة عنه فنصب بها هلالاً على أنه مفعول به[٢]، وهى هنا معتمدة على مخبر عنه محذوف، والتقدير «أما فتاة منهما فشبيهة هلالا و «شبيهة» محولة عن «مشبهة» اسم فاعل من أشبه،: أى من «أفعل».

---

(١) الشاهد فى ابن الناظم ١٦٤ والأشمونى ٢٩٧/٢، والمقاصد النحوية ٥٤٣/٣، وعمدة الحافظ وعمدة اللافظ ٦٨٠ وفي شرح التسهيل ٦٥٢/٢، والكافية الشافية ١٠٣٧. والعلماء يرون البيت المستشهد به على النحو السابق، وما فى ديوان عبدالله بن قيس الرقيات(٣٤) سأرويه وقبله بيت وبعده آخر.

لقد فتنت ريا وسلامة القا ... فلم تتركا للقس عقلا ولا نفسا
فتاتان أما منهما فشبيهة الـ ... ـهلال وأخرى منهما تشبه الشمسا
فتاتان فى سعد السعود ولدتا ... ولم تلقيا يوم هوانا ولانفسا

وفى الأغانى ٣٣٤/٨ كانت حبابة وسلامة قينتين بالمدينة، أما سلامة فكانت لسهيل بن عبدالرحمن، ولها يقول ابن قيس الرقيات. و«فتاتان» فى بيت الشاهد خبر مبتدأ محذوف، والتقدير «هما فتاتان» أو «فتاتان» فى بيت الشاهد خبر مبتدأ محذوف والتقدير «هما فتاتان» أو«أنتما فتاتان»، و«أما» حرف شرط وتفصيل، و«منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير «أما فتاة كائنة منهما»، والفاء زائدة وجوبا فى خبر المبتدأ، وشبيهة صيغة مبالغة، وهى خبر هذا المبتدأ المحذوف، «وهلالا» مفعول به «لشبيهة» والفاء ليست فى موضعها الأصلى على ماسبق بيانه.

(٢) قال الشيخ يس فى حاشيته على التصريح: ٦٨/٢ الظاهر أنه على إسقاط الخافض، أى: هلال ؛ لأنك تقول: مازيد كعمر ولاشبيه به.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال سيبويه[١] ومنه قول الشاعر:

حتى شآها كليل موهنا عمل

باتت طرابا وبات الليل لم ينم[٢]

قال أبو الحجاج يوسف سليمان الشنتمرى[٣]: قال النحويون: هذا غلط من سيبويه[٤] وذلك أن «الكليل» هو البرق الضعيف، وفعله لايتعدى، و«الموهن»: الساعة من الليل[٥] فهو منتصب على الظرف، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به واعتذر عن سيبويه بأن «كليلا» بمعنى «مكل» وكأن البرق يكل الوقت بدوامه فيه، كما يقال «اتعبت يومك» ونحو ذلك من المجاز.

قال ابن مالك: وهذا عندى تكلف لا حاجة إليه، وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهداً على أن «فاعلا» قد يعدل به إلى «فعيل وفعل» على سبيل المبالغة، كما يعدل به الى «فعول وفعال ومفعال، فذكر هذا البيت لاشتماله

---

(١) انظر الكتاب ٨/٥١ والمقتضب ٥/١١٢ وابن يعيش ٢/٧٦ والخزانة ٤٥٣/

(٢) هذا الشاهد لساعدة بن جؤية «ديوان الهذليين ١٩٨/١ ، والخزانة ٣/ ٤٥٠، والضمير فى «شأها» يعود إلى بقر الوحش قلبه.

(٣) الشنتمرى: هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى المعهروف بالأعلم، أحد علماء الأندلس كان عالما بالعربية واللغة ومعانى الأشعار حافظا لها، حسن الضبط لها، مشهوراً بإتقانها، رحل إلى قرطبة، وأخذ عن إبراهيم الاقليلى، وصارت إليه الرحلة فى زمانه، وكان مسقوق الشقة العليا شقا كبيرا فاشتهر بالأعلم. له مؤلفات عدة ولد فى شنتمرية المغرب سنة عشر وأربعمائة، توفى فى اشبيلية سنة ست وسبعين وأربعمائة.

(٤) انظر المتقضب ١١٥/٢ حيث سجل المبرد ماذهب إليه من مخالفته سيبويه.

(٥) قال الجوهرى: الوهن: نحو من نصف الليل، والموهن مثله قال الأصمعى: هو حين يدبر الليل، وقد أوهنا: صرنا فى تلك الساعة ، الصحاح مادة «وهن».

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على «كليل» المعدول به عن «كال» وعلى عمل المعدول به عن «عامل» ولم يتعرض لوقوع الإعمال، وإنما حجته فى إعمال «فعيل» قوله بعض العرب «إن الله سميع دعاء من دعاه» رواه بعض الثقات.

وإذا ثبت إعمال «فعيل» من «أفعل» مع قلة نظائره، فإعمال «فعيل» فى الثلاثى أولى لكثرته(١).

وخلاصة القول: أننا إذا ذهبنا إلى أن «موهنا» مفعول به لمثال المبالغة «كليل» كان «كليل» معدولا عن «مكل» من «أكل» الرباعى حتى يتعدى فينصب المفعول به، وكأن البرق يكل الوقت بدوامه فيه، كما يقال أتعبت يومك والمعنى على هذا «حتى سبقها برق يكل- أى: يتعب- الموهن، وهو نصف الليل».

وإيقاع الإتعاب على نصف الليل مجاز عقلى فى النسبة الإيقاعية، كما أن اسناد الإكلال- أى الإتعاب- للبرق مجاز عقلى وحقه أن يسند للعاقل، فعلى هذا يكون معنا مجازان عقليان.

وإذا ذهبنا إلى أن «كليل» محول عن «كال» للمبالغة كان اسم فاعله من «كل» اللازم غير المتعدى، وكان استشهاد سيبويه به على أن يعدل عن «فاعل» إلى «فعيل» لقصد المبالغة.

قال العلامة ابن هشام فى مغنى اللبيب : الباب الثالث فى ذكر أحكام مايشبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور، وأنه لابد من تعلقهما بالفعل أو مايشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو مايشير إلى معناه: وتقول : «فلان حاتم فى قومه» فتعلق الظروف بما فى «خاتم» معنى الجود، ومن هنا رد على الكسائى فى استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقوله بعضهم «أظننى مرتحلا وسويرا فرسخاً»، وعلى سيبويه فى استدلاله على إعمال «فعيل» بقوله: حتى

---

(١) راجع الكافية الشافية ٢/١٠٣٦ ومابعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شآها كليل موهنا عمل وذلك أن «فرسخا» ظرف مكان و «موهنا» زمان[١] ، والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به، ويوضح كون «الموهن» ليس مفعولا به أن «كليلا» من كل، وفعله لايتعدى.

واعتذر عن سيبويه بأن «كليلا» بمعنى مكان وكأن البرق بكل الوقت بدوامه فيه[٢]، كما يقال: أتعبت يومك، أو بأنه إنما استشهد به على أن «فاعلا» يعدل إلى «فعيل» للمبالغة، ولم يستدل به على الأعمال، وهذا أقرب، فإن فى الأول حمل الكلام على المجاز[٣] مع إمكان حمله على الحقيقة، أ هـ[٤].

---

(١) الموهن: منتصف الليل.

(٢) على هذا التقدير يكون فى إيقاع الاتعاب على منتصف الليل مجاز عقلى فبالنسبة الإيقاعية، كما أن فى إسناد الأكلال- أى: الأتعاب- للبرق مجاز عقلى؛ إذا حقه أن يسند للعاقل. وعلى هذا التقدير يكون فيه مجازان عقليان.

(٣) يريد أن يقول إن الجواب الثانى أقرب من الجواب الأول والثانى- إذا التعب والإتعاب لايسندان للبرق، ولايقعان على الوقت إلا مجازا، غير أنه يمكن أن يجاب بأنه على الأول فيه مجازان عقليان؛ وهما: الأول: إسناد الأتعاب للبرق، والثانى: إيقاع الإتعاب على الوقت بخلاف الثانى فإن فيه مجازاً عقلياً فقط، وهو إسناد التعب للبرق، وأما وقوعه فى الوقت فلا مجاز فيه. قال الشمنى: والأحسن أن يراد بالمجاز خلاف الأصل؛ لأن كون «كليل» من «أكل» خلاف الأصل، أ هـ تقرير دردير. وقال الدمامينى: وأقول فى كل منهما مجاز عقلى؛ لأن كلا من نسبة «الكلال» والإكلال» إلى البرق مجاز، وهو ليس بمراد المصنف، وإنما مراده المجاز اللغوى، ولاشك أنه فى الأول دون الثانى؛ لأن الأول فيه إطلاق «كليل» الذى هو حقيقة فى اسم فاعل الثلاثى المجرد على اسم فاعل الثلاثى المزيد بالهمزة، وهو مجاز فى اللفظ أ هـ دمامينى على المغنى ٢/١٧٤.

(٤) مغنى اللبيب ٢/٤٨٦ تحقيق د. مازن المبارك.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن إعمال «فعيل» محولا عن اسم الفاعل للمبالغة قول لبيد بن ربيعة العامرى:

أو مسحل شنج عضادة سمحج

بسراته ندب لها وكلوم[١]

نرى الشاعر هنا نصب «عضادة» على أنها مفعول به، والعامل «شنج»، وهو مبالغة من «شانج» فعملت عمله، وهى معتمدة على ذى خبر، وفى هذا دليل على أن «فعلا» المحول عن اسم فاعله للمبالغة يعمل عمله.

وذهب بعض النحويين - وهم الذين أنكروا بناء «فعيل وفعل» مخالفين سيبويه فى بنائهما للمبالغة وإعمال كل منهما عمل اسم فاعله- إلى أن انتصاب «عضادة» على الظرفية، لا على أنه مفعول به، كأنه قال: أو غير لازم يمنة أتان أو يسرة أتان» والمراد بالعضادة الناحية،

وأقول: إن ماذهب إليه سيبويه هو الذى يقف المعنى الذى يقصده الشاعر إلى جانبه، ويؤيده؛ لأن المعنى الذى رمى إليه ينادى بصحته، وماعداه بعيد؛ إذ شبه الشاعر ناقته فى صلابتها ونشاطها بحمار وحشى ملازم الأتان يضربها، ولشدته وصلابته لازمها، وقبض جنبها، ولم يحجزه عن ذلك رمحها وعضها.. على ما وضحناه فى الهامش.

أما لو كان الأمر كما يقول المخالفون لسيبويه لكان المعنى: أن المسحل شنج منقبض فى ناحية السمحج مهين قد شعفه عضها ورمحها، وكيف -

---

(١) البيت من قصيدة للبيد بن ربيعة العامرى وصف به مع أبيات حمارا وأتانه، وشبه به ناقته. والمسحل: الحمار الوحشى، شنج: تكثير «شانج» فى معنى ملازم، شنجته كلزمته، والعضادة: الجنب. والسمج: الأتان الطويلة الظهر، والسراة: الظهر، والندب: أثر الجرح، والكلوم: الجراجات. والشاعر هنا شبه ناقته فى نشاطها وصلابتها بحمار وحشى ملازم لأتان بضربها، ولشدته وصلابته قد لازمها وقبض جنبها، ولم يحجزه عن ذلك رمحها وعضها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بعمرك - يشبه أحد ناقته بمسجل هذه صفته، وأنت خبير بأنه لايكون هذا المعنى غير المقصود إلا إذا كان انتصاب «عضادة» على الظرفية[١].

ومن هنا كان ماذهب إليه سيبويه هو الصحيح، وأن «فعلا» المحول للمبالغة عن اسم فاعله يعمل عمله ولايقدح فى هذا قلته.

ومن إعمال «فعل» عمل اسم فاعله المحول عنه للمبالغة ونصبه المفعول به ما أنشده سيبويه من قوله الشاعر[٢].

حذر أمورا لاتضير وآمن

ماليس منجيه من الأقدار

فقد نصب «حذر» - وهو على وزن «فعل» تكثير ومبالغة «حاذر» - المفعول به - أعنى «أمورا».

وقد اعتمد «حذر» على ذى خبر محذوف ، والتقدير هو حذر أمورا، وأما، آمن فهو اسم فاعل، وقد عمل النصب فى مفعوله، وهو «ما».

رد مانسب لسيبويه :

ذهب بعض النحويين إلى أن البيت :

---

(١) ولايقال أن «شنجا» لازم، وعليه فلا ينصب المفعول به، لأنه فى معنى «لازم»، والمراد أنه لازم عضادة سمحج، والعضادة ليس ظرفا، وقد جاء عنهم هذا المعنى مصرحا به فى قول الآخر، وهو جبار بن جزء أخو الشماخ قال:

قال سليمى بالحادى المدل مالك لاتلزم أعضاد الإبل

«فاعضاد» هنا بمعنى عضادة سمحج، وقد نصبها بتلزم». وشنج فى معنى ذلك.

(٢) البيت من شواهد سيبويه ٥٨/١ وانظر المقتضب ١١٦/٢ والجمل ١٠٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١٠٧/٢ وابن يعيش ٧١/٦ والخزانة ٤٥٦/٣ والعينى ٥٤٣/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٣٨/٣ وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٦٨١ . وقال الأشمونى: والقدح فيه من وضع الحاسدين، وانظر معجم شواهد العربية ١٨٩ ، وقال بعضهم أنه موضوع: انظر المقتضب وحاشيته ١١٦/٢-١١٨ والخزانة ٤٥٧/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حذر أمورا لاتضير وآمن

ماليس ينجيه من الأقدار

لم يثبت عن العرب، وروى المازنى أن اللاحقى قال: سألنى سيبويه عن شاهد فى تعدى «فعل» بكسر العين فوضعت له هذا البيت، ونسبته إلى العرب، وأثبته سيبويه فى كتابه، وينسب مثل هذا القول أيضا إلى ابن المقفع.

وأقول: إن سيبويه رواه عن بعض العرب، إذ هو لم يكن ليحتج بشاهد لايثق بانتسابه إلى من يثق بقوله، وهو ثقة فيما رواه، ولاسبيل إلى رد ما استشهد به، ولا إلى القدح فيه.

وإنما يحمل القدح فى البيت على أنه من اختلاف الحاسدين وتقول الحاقدين، والاختلاف فى تسمية هذا المدعى يشعر بأنها رواية موضوعة، ووقوع مثل هذا مستبعد على سيبويه.

قال الدمامينى فى تعليقه بعد أن ذكر البيت، ويأبى الله أن تلحق سيبويه إمام الجماعة من هذا غضاضة، فعدالته مشهورة، وتقدمه فى علم اللسان مشهور» أ. هـ [١].

وقال الأعلم الشنتمرى فى هذا البيت: الشاهد فى نصب «أموزا» «بحذر»، لأنه تكثير «حاذر»، و«حاذر» يعمل عمل فعله المضارع، فجرى «حذر» عند سيبويه مجراه فى العمل، لأنه عنده مغير من بنائه للتكثير، كما كان «ضروب وضراب» وغيرهما من الأمثلة.

وقد خولف سيبويه فى تعدى «فعل وفعيل»، لأنهما بناءان لما لايتعدى، «كبطر وأشر وكريم ولئيم»، وسيبويه رحمه الله لايراعى موافقته بناء ما لايتعدى إذا كان منقولا من «فاعل» المتعدى للتكثير، وهو القياس، مع إثباته بالشاهد، وإن كان قد رد عليه استشهاده بالبيت، وجعل مصنوعاً، ونسب إلى أبى الحسن الأخفش، وزعم الراد عنه أنه قال: «سألنى سيبويه عن تعدى «فعل» فوضعت له «حذر أمورا»، وإن كان هذا صحيحا فلا يضر سيبويه، لأن القياس يعضده» أ هـ [٢].

---

(١) انظر الخزانة ٣/٤٥٧ والمقتضب وحاشيته ٢/١١٦، ١١٨.

(٢) انظر الكتاب ١/٥٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على أنه أيضا قد ثبت عن العرب إعمال «فعل»- فمن ذلك قول «زيد الخيل»- ولا منفذ إلى الطعن فهى- قال:

أتانى أنهم مزقون عرضى

جحاش الكرملين لها فديد[١]

فقد أعمل الشاعر «مزقون» وهو جمع «مزق»- فعل- مبالغة «مازق» اسم فاعل «مزق» بفتح العين فنصب بهذا الجمع المفعول به، وهو «عرضى»، وهو معتمد على مخبر عنه، وهو اسم «أن».

وفى هذا دليل لاشك فيه على أن «فعلا» المحول عن «فاعل» للمبالغة يعمل عمل فعله، وينصب المفعول به، كما أن الجمع أيضا يعمل عمل المفرد.

قال الأعلم: قد وجدنا فى شعر زيد الخيل الطائى بيتا لا مطعن فيه، وهو:

أتانى أنهم مزقون عرضى ..... البيت» أ هـ.

وأقول أيضا: إن سيبويه- رحمه الله- قد صرح فى كتابه بأن إعمال «فعل» أقل من القليل، فقال: وقد جاء فى «فعيل»، وليس ككثرة ذلك، وقال بعد ذلك بسطر واحد: «وفعل أقل من فعيل بكثير» أهـ[٢].

فإذا كان إعمال «فعل» قليلا، وأقل من القليل بكثير فما يضره ألا يحفظ له شاهداً، وأن يسأل عنه بعض أهل العلم، فإذا استدل له المسئول صدقه؟

---

(١) مزقون جمع «مزق» مبالغة «مازق»، مأخوم من «المزق»، وهو شق الشئ، وعرضا لرجل: جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه، وجحاش: جمع جحش، وهو ولد الحمار خبر لمبتدأ محذوف، أى: هم، والكرملين- بكسر الكاف وسكون الراء وفتح الميم واللام- اسم ماء فى جبل طئ، والفديد: الصوت. يريد: أنهم عندى بمنزلة الجحاش التى تنهق عند ذلك الماء فلا أعبأ بهم ، وتخصيص الجحاش للمبالغة فى التحقير.

(٢) راجع: الكتاب ٥٧/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأيضا: إن سيبويه لم يستدل ببيت «إبان اللاحقى» وحده، وإنما استدل قبله ببيت لبيد، وهو:

أو مسحل شنج عضادة سمحج .

بسراته ندب لها وكلوم

فليس يضره أن يضع فى جوار بيت قد حفظه، ورواه عمن تصح روايته، وتقع الثقة به بيتا آخر يرويه عمن لا ثقة فيه، بل لا يضره أن يضع فى كتابه هذا البيت المصنوع، وهو يعلم أنه مصنوع، مادام قد أثبت المسألة من قبل ذلك ببيت أو أبيات صحيحة النسبة إلى أهلها، وقد أثبت أصحابه هذه المسألة بأبيات أخرى غير بيت لبيد ثبت عند سيبويه، ومن هذه الشواهد بيت زيد الخيل قبل هذا..

وأيضا: إن هذه القصة على مارواها المغرضون الحاقدون على سيبويه تدل على أن إبان اللاحقى كاذب قطعا بشهادة العقل، فإما أن يكون كذبه فى نسبة البيت إلى العرب، وإلقائه إلى سيبويه على أنه من كلام المحتج بشعرهم، وإما أن يكون فيما زعمه بعد ذلك من أنه اخترع هذا البيت، وألقاه إلى سيبويه، ولامعدى للإنسان عن الجزم بكذبه فى إحداهما، ورجل يثبت عليه الكذب على وجه الجزم، لايجوز أن يجعل كلامه سببا للطعن فى إمام جليل كسيبويه.

وأيضا: إن المعروف من دين إبان ومن خلقه وقدحه فى العلماء لايبيح لعالم يتوخى وجه الحقيقة أن يأخذ بكلامه.

فقد روى أبو الفرج الأصبهانى فى أغانيه، قال: جلس إبان ليلة فى قوم، فثلب أبا عبيدة، فقال: يقدح فى الأنساب ولانسب له! فبلغ ذلك أبا عبيدة، فقال فى مجلسه: لقد أغفل السلطان كل شئ حين أغفل أخذ الجزية من إبان اللاحقى، وهو وأهله يهود، وهذه منازلهم فى أسفار التوراة، وليس فيها مصحف، وأوضح الدلالة على يهوديتهم أن أكثرهم يدعى حفظ التوراة، ولايحفظ من القرآن مايصلى به، فبلغ ذلك إبان، فقال:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لاتنمن عن صديق حديثا

واستعد من تسرر النام

واخفض الصوت أن نطقت بليل

والتفت بالنهار قبل الكلام

فائدة: قال الألوسي عند تفسير قوله تعالى ﴿وهو بكل شئ عليم﴾[١]: «والجار والمجرور متعلق بـ «عليم»، وإنما تعدى بالباء مع أنه من «علم»، وهو متعد بنفسه، والتقوية تكون باللام، لأن أمثلة المبالغة- كما قالوا- خالفت أفعالها، لأنها أشبهت «أفعل التفضيل» لما فيها من الدلالة على الزيادة، فأعطيت حكمه في التعدية، وهو إن كان فعله متعديا فإن أفهم علما أو جهلا تعدى بالباء- كأعلم به وأجهل به، وعليم به وجهول به» - «وأعلم من يضل» على التأويل، وإلا تعدى باللام «كأضرب لزيد، و﴿فعال مايريد﴾[٢]، وإلا تعدى بما يتعدى به فعله، - «كأصبر على النار، وصبور على كذا»-، ولعل ذلك أغلبي» أ.هـ[٣].

هذا وقد دافع ابن ولآد التميمي (ت ٣٣٢هـ) عن سيبويه وانتصر له في كتابه «الانتصار لسيبويه عن المبرد حيث قال:

ومن ذلك قول سيبويه في باب ماجرى من أسماء الفاعلين «في الاستفهام» مجرى الفعل احتج في تعدى «فعل» بقوله:

أو مسحل شنج عضادة سمحج

بسراته ندب لها وكلوم[٤]

---

(١) الآية ٢٩ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٦ من سورة البروج.

(٣) راجع: روح المعاني ١/٢١٧، ٢١٨.

(٤) سبق تخريجه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعضادة سمحج «إنما هى منتصبة انتصاب هو حسن وجه عبد وكان أبو عمرو بن العلاء[١] يزعم أن عضادة سمحج ظرف واحتج بقوله:

حتى شأها كليل موهنا عمل

باتت طرابا وبات الليل لم ينم[٢]

وأما موهن فهو ظرف.

ومن ذلك قوله [٣] فى هذا الباب: فعيل يتعدى مثل رحيم وعليم فيجيز: هذا رحيم زيداً وسميع كلامك ويذكر أنه إنما وضع للمبالغة ولم يأت فيه بحجة من شعر ولا غيره والدليل على أنه غير متعد أن باب فعيل فى الأصل إنما هو للفعل غير المتعدى نحو: كرم وملح وظرف، فلما بنوه هذا البناء ضارعوا به ما لايتعدى إذا أرادوا ألا يتعدى.

فإن قال قائل: فأنت لاتقول رحيم إلا لمن كثر ذلك منه، وكذلك عليم. قيل له: نظيره كريم لايقال إلا لمن استقر ذلك فيه. وقد يوجب الاسم تكثير الفعل ولايجرى مجرى الفاعل لأنه ليس باسمه ولكنه مشتق فمن ذلك قولك: رجل صديق وشريب وفسيق، وأنت لا تقول:

هو شريب الخمر، ولكنك تقول: للخمر، كما تقول: عليم بالناس ورحيم بهم فمن أجاز تعدى «فعيل» فليجز تعدى «فعيل» وإنما لم يتعد هذا أجمع لأنه مستقر فيه فمعناه ماقد مضى من الأفعال وصار اسماً لازماً كاليد والرجل وباب «فعيل» أجمع إنما هو للكثرة والمبالغة.

وقد ذكر في هذا الباب[٤] بعينه: أزيد أنت له عديل، وأزيد أنت له جليس ويقول: لأن جليساً وعديلاً اسمان ولو أراد اسم الفاعل لقال: جالس،

---

(١) هو أحد القراء السبعة، وعالم مشهور فى اللغة توفى سنة ١٥٤هـ، انظر نزهة الألباء ٢٤.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر الكتاب ١/١١٥.

(٤) انظر الكتاب ١/١١٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فيقال له: وكذلك اسم الفاعل إنما هو باب فعل، إنما هو عالم وراحم وفعيل فى باب فاعل أيضاً كثير نحو: عادلته فأنا عديل وجالسته فأنا جليس، وعاشرته فأنا عشير وخالطته فأنا خليط، وشاركته فأنا شريك، وذا أكثر من أن يحصى، وإذا لم نجزه فى هذا مع هذا الاطراد على فعل فنحو رحم أولى ألا يجوز[1] قال أحمد: أما قول محمد: إن عضادة سمحج منتصب انتصاب هو حسن وجه عبد فليس مثله لأن هذا الوصف إنما يعمل فيما كان من سبب الأول نكرة أو معرفاً بالألف واللام كقولك: هو حسن وجهاً، وحسن الوجه بعد علم أن الوجه للأول، وكذلك إذا قلت: هو فاره عبدا علم أن العبد له، فإن قلت: هو حسن وجه عبد على هذا جاز ولو قلت: هو حسن وجه رجل أو حسن رجلا وأنت تريد: رجلاً من الرجال، لم يجز، وكذلك شنج عضادة سمحج بمنزلة قولك: إذا تؤول على ماقال: هو حسن وجه طويله، لأن المسحج الطويل على وجه الأرض فلو جاز هذا لقلت: هو حسن وجه ظريفه أو طويله ومع هذا فهو فى النعت أقبح.

وأما ماقاله فى «موهن» وأنه بعد ساعة من الليل، فهو ظرف، فإن العرب استعملته استعمال الأسماء، وليس كل ماكان من أسماء الأوقات فهو مستعمل ظرفاً كما أنه كل ماكان من أسماء الأماكن فهو مستعمل ظرفاً كالجبل لاتقول: زيد الجبل وإن كان مكاناً، ولاتقول: زيد مكة وإن كانت مكاناً، وكذلك الأوقات منها ما لم يستعمل ظرفاً ولو لم يأت بشاهد فى «فعل» لم يحتج إلى ذلك لأن فعلاً اسم جار على فعل نحو: حذر فهو حذر وهو مع ذلك للمبالغة فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصل الباب فى التعدى ولو انفردت إحداهما لعدى بسببها فكيف إذا اجتمعتا؟ ألاترى أن مفعالا ليس بجار على (فعل)، وهو يتعدى لأنه للمبالغة قالوا: إنه لمنحار بوائكها، فلما وجد سيبويه العرب قد عدت ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين وإن لم يكن جارياً على

---

(١) بقى المبرد على رأيه فى هذه المسألة فى المقتضب ٢/١١٤-١١٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفعل، وعدت ماهو جار على الفعل حمل الفعل على النحوين اللذين وجدهما في كلام العرب، وإذا كان محمد وغيره قد وافقه على هذا في أصل الباب نظرنا فيما ذكره من تعدى فعل وفعيل فوجدنا اللغتين جميعاً فيهما.

فأما قوله: إن فعيلاً أصله لما لايتعدى نحو: ظرف وكرم فلو سلم هذا إليه لكان في المبالغة التي عدى من أجلها كفاية فكيف وقد اجتمع إلى ذلك أنه اسم لفعل جار عليه نحو: رحم وعلم، فهو رحيم وعليم. وإذا كان فعيل من فعل نحو: كرم فهو كريم لم يتعد كما لم يتعد الفعل، وإذا كان من فعل متعد تعدى اسم الفاعل كما يتعدى الفعل، ألا ترى أن ضارباً يتعدى لتعدى ضرب، وجالس لايتعدى كما لايتعدى جلس، ففاعل يجرى مجرى فعله الذى أجرى عليه، وكذلك فعيل يجرى مجرى فعله الذى أجرى عليه، فتقول: هو رحيم زيداً كما تقول: رحم زيداً، ولاتقول في: كريم وظريف مثل ذلك، لأن ظرف وكرم لايتعديان، فلم يتعد ماجرى عليهما مشتقا منهما.

وأما قوله: إن إدخال اللام في قولك: رحيم لزيد، دليل على أنه لايتعدى فليس بشئ، لأن اللام قد تدخل ضارب فتقول: هو ضارب لزيد بل قد أدخلت مع الفعل في قوله تعالى ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾[1] فليس دخول اللام هاهنا حجة لأن فعيلاً لايتعدى.

وأما إلزامه من عدى فعيلاً لأجل المبالغة أن يعدى فعيلا نحو: شريب الخمر فهو لازم وشريب يتعدى إذا كان للمبالغة وكان الفاعل مشتقاً من فعل يتعدى وإن لم يكن جارياً عليه كما لم يكن: منحار بوائكها جارياً.

وأما احتجاجه عليه في قوله: «أزيد أن له عديل» فعديل ليست للمبالغة ولا هو الأصل في فاعل، ولا الاسم الجارى عليه، فليست فيه واحدة من العلتين.

---

(١) يوسف /٤٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأما قوله «فاعل فهو فعيل نحو: عادل فهو عديل وجالس فهو جليس فليس هذا بالاسم الجارى على فاعل، وإنما جاء فى حروف محفوظة وليس ذلك بأعرف من فعل فهو فاعل نحو: فره العبد فهو فاره، ونضر النبت فهو ناصر، فهذه شواذ كلها، وليس يعمل على الشاذ على أنا قد قلنا: إن فعيلاً وفعلا لو لم يكونا جاريين على الفعل لكانت المبالغة فيهما موجبة لتعديهما»[١].

وممن أيد رأى سيبويه ودافع عنه ابن مالك فى شرح[٢] التسهيل حيث يقول وهو يتحدث عن صيغ المبالغة: «وساوى اسم الفاعل العامل بالشروط المذكورة فى إفراد وغيره ماقصد به المبالغة من موازن: فعال وفعول ومفعال كقول من سمعه سيبويه: أما العسل فأنا شراب وكقول الشاعر:

أخا الحرب لباسا إليها جلالها
وليس بولاج الخلائف أعقلا[٣]

وكقول الآخر:

هجوم عليها نفسه غير أنه
متى يرم فى عينيه بالشبح ينهض[٤]
قلى دينه واهتاج للشوق إنها
على الشوق إخوان العزاء هيوج[٥]

---

(١) انظر الانتصار لابن ولاد ص٦٨-٧٢ وانظر فى هذه المسألة فى الأصول ١/١٢٤، والنكت ٢٤٦-٢٤٧ وشرح كتاب سيبويه للصفار ق. ١٥٠-١٥١ وشرح جمل الزجاجى ١/٥٦١.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/٧٩-٨٢.

(٣) سبق تخريجه من الطويل- يصف ظليماً- وهو ذكر النعام، يقول: يهجم نفسه على البيض أى: يلقيها عليها حاضنا لها، فإذا فوجئ بشيخ، أى: شخص. فارق بيضه ونهض هاربا- والشيخ- بسكون الياء- لغة فى - الشيخ- بفتحها، والشاهد: إعمال - هجوم- مبالغة هاجم فنصب بها المفعول به نفسه، وينظر: الكتاب ١/١١٠، خزانة الأدب ٨/١٥٧، ديوان ذى الرمة ٣٢٤، المعجم المفصل ١/٤٨٤.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكقول بعض العرب. «إنه لمنحار بوائكها» وكقول الشاعر:

شم مهاوين أبدان الجذور مخا

ميص العشيات لاخور ولاقزم[١]

وكقول الآخر:

ثم زادوا أنهم فى قومهم

غفر ذنبهم غير فخر[٢]

فغفر جمع غفور، ومهاوين جمع مهوان، وكان أصله: مهين، مبنى على مفعال لقصد المبالغة واستصحب العمل له مفرداً ومجموعاً وكذلك «فعول إذا جمع على «فعل» كما قال: غفر ذنبهم ولو كسر فعال لاستصحب أيضاً عمله، إلا أن العرب استغنت بتصحيحه عن تكسيره لاستثقال فك التضعيف.

وألحق سيبويه بالثلاثة فعيلاً وفعلاً مقصوداً بهما المبالغة ثم قال[٣]: «وفعل أقل من فعيل بكثير» ثم قال: ومنه قول ساعده بن جؤية:

حتى شآها كليل موهنا عمل

باتت طرابا وبات الليل لم ينم[٤]

قال أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمرى: قال النحويون:< هذا غلط من سيبويه وذلك أن الكليل هو البرق الضعيف وفعله لايتعدى. والموهن الساعة من الليل فهو منتصب على الظرف. واعتذر لسيبويه بأن كليلاً بمعنى: مكل كأنه قال: هذا البرق مكل الوقت بدوامه عليه، كما يقال: اتعبت يومك وغير ذلك من المجاز قلت: أى ابن مالك- وهذا عندى تكلف لاحاجة إليه وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهداً على أن فاعلاً «قد يعدل به إلى فعيل وفعل على

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر الكتاب ١/١١٢.

(٤) سبق تخريجه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سبيل المبالغة كما يعدل به إلى : فعول وفعال ومفعال، فذكر هذا البيت لاشتماله على كليل للعدل به عن كال، وعلى عمل المعدول به عن عامل، ولم يتعرض لوقوع الإعمال وإنما يحتج له فى ثبوت إعمال «فعيل» بقول بعض العرب إن الله سميع دعاء من دعاه «رواه بعض الثقات. ومما يحتج به قول الشاعر: فتاتان أما منهما فشبيهه هلالا والأخرى منهما تشبه البدرا[١]فأعمل شبيهة أنثى شبيه مع كونه من أشبه كنذير من أنذر وإذا ثبت إعمال «فعيل» من «أفعل» مع قلة نظائره كان إعمال «فعيل» من الثلاثى أولى لكثرته.

وأنشد سيبويه مستشهداً على إعمال فعل قول الشاعر:

حذر أموراً لاتضيروآمن

ما ليس منجيه من الأقدار[٢]

وروى عن المازنى أن اللاحقى قال: سألنى سيبويه عن شاهد فى تعدى «فعل» فعملت له هذا البيت، وينسب مثل هذا القول إلى ابن المقفع ولا اختلاف فى تسمية هذا المدعى يشعر بأنها موضوعة، ووقوع مثل هذا مستبعد، فإن سيبويه لم يكن يحتج بشاهد لا يثق بالتشابه إلى من يحتج بقوله، وإنما يحمل القدح فى البيت المذكور على أته من وضع الحاسدين وتقول المتقولين.

وقد جاء إعمال «فعل» فيما لاسبيل إلى القدح فيه وهو قول زيد الخيل:

أتانى أنهم مزقون عرضى

جحاش الكرملين لهم فديد[٣]

فأعمل «مزقا» وهو «فعل» عدل به للمبالغة عن مازق. ووافق الجرمى سيبويه فى إعمال «فعل» وقال إنه وزن الفعل فجاز أن يجرى مجراه، ويحق لفعل أن يكثر استعماله لأنه مقصور عن فاعل، ومنه قول الشاعر:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أصبح قلبى صرداً لايشتهى أن يردا[١]
إلا عرادعردا وصليانا بردا

أراد: عاردا وباردا وكثر ذلك فى المضاعف كقولهم: بروشر بمعنى : بار وشار ويقول ابن مالك فى صياغة أمثلة المبالغة: والمشهور بناء هذه الأمثلة من الثلاثى وقد يبنى من أفعل فعال: كأدرك فهو دراك وأسار فهو سآر وفعيل كأنذر فهو نذير، وآلم فهو آليم وأسمع فهو سميع ومنه قول الشاعر:

آمن ريحانة الداعى السميع
يؤرقنى وأصحابى هجوع[٢]

أراد: الداعى المسمع، وقد يبنى أيضاً من أفعل مفعال، كمعطاء ومهداء ومعوان ومهوان وندر بناء «فعول» ذى المبالغة من أفعل فى قول الشاعر يصف ناقة.

جهول وكان الجهل منها سجية
ولكنها للقائدين زهوق[٣]

أى: كثيرة الإرهاق لمن يقودها.

فمن يتأمل كلام ابن مالك يجد أنه يبين أن أمثلة المبالغة الثالثة: فعال فعول مفعال، تعمل باتفاق من البصريين وأن سيبويه ألحق بالثلاثة: فعيل وفعل وجعل «فعل» أقل من فعيل بكثير وأن سيبويه استشهد لأعمال «فعيل» قول الشاعر:

حتى شأها كليل موهنا عمل[٤]

وقد غلط النحويون سيبويه بأن «كليل» فعله لايتعدى وأن «موهنا» منصوب على الظرفية، واعتذر لسيبويه بأن كليل بمعنى مكل على المجاز،

---

(١) رجز على لسان الضب، فى زعم العرب، اللغة: صدر: وجد البرد سريعاً، وقلبه عن السقاء والعراد: نبت انظر الخصائص ٢/ ٣٦٥، شرح التسهيل ٣/ ٨٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) من الطويل د. لحميد بن ثور وانظر المساعد ٢/ ١٩٤ شرح التسهيل ٣/ ٨٢.

(٤) سبق تخريجه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وخرج ابن مالك البيت على وجه آخر وأن هذا تكلف وأن سيبويه ذكره شاهداً على أن «فاعلاً» قد يعدل به إلى «فعيل» و «فعل» على سبيل المبالغة كما يعدل به إلى فعول وفعال ومفعال فذكر البيت لاشتماله على كليل العدل به عن كال، واستشهد على إعمال.

فعيل بيت آخر وهو:

فتاتان أما منهما فشبيهة
هلالا والأخرى منهما تشبه البدرا[١]

وأن سيبويه حينما استشهد على إعمال «فعل» بقول الشاعر:

حذر أموراً لاتضير وآمن ماليس منجيه من الأقدار[٢]

وقالوا إن البيت مصنوع رد على ذلك ابن مالك وقال: «وقوع مثل هذا مستبعد فإن سيبويه لم يكن يحتج بشاهد لايثق بانتسابه إلى من يحتج بقوله وإنما يحمل القدح فى البيت على أنه من وضع الحاسدين، وقد جاء إعمال فعل فيما لاسبيل إلى القدح فيه وهو قول زيد الخيل:

أتانى أنهم مزقون عرضى[٣].

فأعمل «مزقا» وهو «فعل» عدل به للمبالغة عن مازق.

وممن أيد سيبويه ورد على المعارضين له ابن يعيش فى شرح المفصل للزمخشرى.

قال الزمخشرى[٤]: قال سيبويه[٥]: وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل نحو: شراب وضروب ومنحار وأنشد للقلاخ:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر شرح المفصل ٦/٦٩.

(٥) انظر الكتاب ١/ ١١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أخا الحرب لباساً إليها جلالها[١]

ولأبى طالب:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها[٢]

وحكى عن العرب: إنه لمنحار بوائكها وأما العسل فأنا شراب وأنشد:

كريم رؤوس الدارعين ضروب[٣]

وجوز هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الإبل.

قال ابن يعيش فى شرح[٤] المفصل: «قد ذكرنا أن اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال إنما أعمل عمل الفعل المضارع لجريانه عليه فى حركاته وسكناته وعدد حروفه، وقد أجروا ضرباً من أسماء الفاعلين مما فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذى فيه معنى المبالغة فى العمل، وإن لم يكن جارياً عليه فى اللفظ فقالوا: زيد ضراب عبيده وقتال أعداءه كما قالوا: زيد يضرب عبيده ويقتل أعداءه إذا كثر ذلك منه، وكان ضراب وقتال بمنزلة ضارب وقاتل كما كان يضرب ويقتل بالتشديد بمنزلة يضرب ويقتل من غير تشديد لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أن فيه إخباراً بزيادة مبالغة، ثم ذكر الأمثلة الخمسة: فعول فعال مفعال فعل فعيل وذكر أمثلة للأمثلة الثلاثة الأولى:

أخا الحرب لباسا إليها جلالها[٥]

ضروب بنصل السيف سوق سمانها

بكيت أخا اللأواء يحمد يومه[٦].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر شرح المفصل ٦/ ٧٠.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سبق تخريجه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثم قال: وأنشد سيبويه فى إعمال «فعل».

حذر أموراً لاتضير وآمن ماليس منجيه من الأقـــدار [١].

نصب «الأمور» بحذر «لأنه تكثير حاذر يعمل عمل الفعل لأنه فى معناه وإنما غير عن بنائه للتكثير ومنه قول ابن أحمر:

أو مسحل شنج عضادة سمحج بسراته ندب لها وكلـوم [٢].

الشاهد فيه: نصب «عضادة» «بشنج» وهو تكثير شانج وشانج فى معنى ملازم وفعله شنجته كلزمته. وأنشد فى إعمال «فعيل» مساعده بن جؤية:

حتى شآها كليل موهنا عمل

باتت طراباً وبات الليل لم ينم [٣].

والشاهد فيه: نصب الموهن «بكليل» لأنه بمعنى «مكل» أو ككل وإنما غيره للتكثير والمبالغة.

وخالف سيبويه أكثر النحويين فى بناءين من هذه المثل الخمسة وهما فعل وفعيل قالوا: لأن فعلا وفعيلا بناءان موضوعان للذات والهيئة التى يكون الإنسان عليها لا لأن يجريا مجرى الفعل فهما كقولك: رجل كريم وظريف، ورجل عجل ولقن إذا كان ذلك كالطبيعة وحملوا ما احتج به من الأبيات على غير ماذكره فأما البيت الأول وهو:

حذر أموراً لاتضير وآمن [٤]

فقالوا: لم يصح عن العرب وروى عن المازنى أن اللاحقى قال: سألنى سيبويه عن شاهد فى تعدى «فعل» فعملت له هذا البيت، ويروى أيضاً أن البيت لابن المقفع وأما البيت الثانى وهو:

أو مسحل شنج عضادة سمحج [٥]

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) سبق تخريجه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهو للبيد فقالوا: انتصاب «عضادة سمحج» على الظرف لاعلى المفعول ومعنى عضادة سمحج قوائمها، «وشنج» لازم و«مسحل» هو العير و«وسمحج» الأتان كأنه قال: أو عير لازم يمنة أتان أو يسرة أتان فيكون المراد بالعضادة الناحية.

أما البيت الثالث وهو:

حتى شآها كليل موهنا عمل(١)

فقالوا: هو البرق الضعيف ومنه قولهم: رجل كليل إذا كان معيباً من كل يكل فهو فعل غير متعد ألا ترى أنه لايقال: كل زيد عمراً والموهن الساعة من الليل فهو لاينتصب فى غير الظرف، وإذا كان انتصابه على الظرف لم يكن فيه حجة.

ثم يقول ابن يعيش: والصحيح ماذهب إليه سيبويه وهو القياس(٢)، لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى فمن ذلك: فعول ومفعال وفعال فهكذا سبيل «فعيل» إذا كان معدولاً كقولك: رحيم من راحم وعليم من عالم فيجوز: زيد رحيم عمراً كما تقول: راحم عمراً لأنه معدول عنه هذا مع السماع وأما قولهم عن البيت الأول وهو:

حذر أمورا لاتضير وآمن(٣)

فإن سيبويه رواه عن بعض العرب وهو ثقة لاسبيل إلى رد ما رواه وأما البيت الثانى وهو:

أو مسحل شنج عضادة سمحج(٤)

فإن ماذهب إليه سيبويه هو الظاهر وماذكروه تأويل وذلك أن «شنجا» فى المعنى» لازم والمراد «العضادة» القوائم وليست ظرفا

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالمراد: أنه لازم عضادة سمحج وقد جاء عنهم هذا المعنى مصرحا به قول الآخر:

قالت سليمى لست بالحادى المدلل
مالك لا تلزم أعضاد الإبل[١]

فأعضاد هنا بمعنى: عضادة سمحج وقد نصبها بتلزم وشنج فى معنى ذلك على أنه قد جاء لزيد الخيل:

أتانى أنهم مزقون عرضى
جحاش الكرملين لها فديد[٢]

قال: مزقون عرضى كما ترى فأجراه مجرى ممزقين وهذا لايحتمل غير هذا التأويل وعليه معنى الشعر لأنه وصف المسحل وهو عير الوحش بالنشاط والهياج وشبه ناقته به فى هذا الحال ولو كان المعنى على التفسير الآخر لقصر فى وصف ناقته.

وأما البيت الثالث: فإن «كليلاً» بمعنى مكل، وإنما غير عنه للتكثير وفعيل بمعنى مفعل كثير قالوا: عذاب أليم بمعنى مؤلم وداع سميع بمعنى: مسمع قال عمرو بن معدى كرب:

أمن ريحانة الداعى السميع
يؤرقنى وأصحابى هجوع[٣]

أى: المسمع. المراد: أنه يصف وحشياً وأنها نظرات إلى برق مستمطر دال إلى الغبث يكل الموهن يدويه وتوالى لمعانه كما يقال: أنعيت ليلتك أى: سرت فيها سيراً متعباً والموهن وقت من الليل فشآها ذلك البرق أى: شاقها وأزعجها فباتت طربة إليه منقلبة نحوه وهذا واضح[٤].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) من الرجز- نسب للشماخ بن ضرار الصاحبى وقيل لأخيه. انظر شرح المفصل ٦/٧٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مما سبق يتضح أن ابن يعيش فى شرح المفصل أيد مذهب سيبويه وقال: والصحيح ماذهب إليه سيبويه وهو القياس، لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى بالإضافة إلى ماورد من سماع يقوى ذلك وأن الذين حملوا ما احتج به من الأبيات على غير ماذكره رد على تأويلاتهم وبين صحة مذهب سيبويه وتأويله ورده واضح وظاهر.

وممن أيد رأى سيبويه ودافع عنه ورد على معترضيه: ابن عصفور الإشبيلى (٦٦٩هـ) فى شرح جمل الزجاجى[١] فى باب الأمثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل يقول: «وهى فعول وفعال وفعل وفعيل» فهذه الأمثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل وإن لم تكن أسماء فاعلين وهذه الأمثلة تنقسم قسمين: قسم اتفق النحويون على أنه يعمل عمل اسم الفاعل، وقسم فيه خلاف، فالقسم الذى لاخلاف فى إعماله: فعول وفعال ومفعال وضرب لذلك أمثلة سبق ذكرها أكثر من مرة فلا داعى لذكرها منعاً للتكرار، ثم قال: «فهذه الأمثلة تعمل عمل اسم الفاعل باتفاق من البصريين وأما أهل الكوفة فيزعمون أن مابعد الأمثلة الخمسة منصوب بإضمار فعل يدل عليه المثال، وقد وصف ابن عصفور مذهبهم بأنه فاسد، لأن الذى ادعوه من الإضمار لم يلفظ به فى موضع من المواضع، والقسم الذى فيه خلاف بين أهل البصرة «فعل» وفعيل فمذهب سيبويه إعمالها ومذهب المبرد[٢] أنه لايجوز ذلك. استدل المبرد على منع إعمالها بأن فعيلاً اسم فاعل من فعل وفعل لايتعدى فهو إذن كفعله لايتعدى وهذا الذى ذهب إليه من الاحتجاج فاسد وإذ الكلام لم يقع إلا فى فعل وفعيل الواقعين موقع مفعل. فإن قال: فما الدليل على العرب قد أوقعتهما موقع مفعل؟ بل القياس يقتضى أن يكون كل بناء على حكمه ولايوقع موقع غيره. فالجواب: أن سيبويه لم يقل ذلك إلا بعد ورود السماع بأعمالها فمن الدليل على إعمال فعيل قوله:

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/ ٥٦٠-٥٦٤.

(٢) انظر الكتاب ١/ ١١٠-١١٥، والمقتضب ٢/ ١١٢-١١٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حتى شأها كليل موهنا عمل

باتت طراباً وبات الليل لم ينم[١]

«فموهن» منصوب بكليل. ومن الدليل على إعمال «فعل» قوله:

حذر أمورا لاتضير وآمن

ماليس منجية من الأقدار[٢]

فأعمل «حذرا» فى أمور وكذلك قوله:

أو مسحل شنج عضادة سمحج

بسراته ندب له وكلوم [٣]

فأعمل «شنجا» فى عضاده «وإعمالها عند سيبويه، ومن أخذ بمذهبه قليل.

وهو فى فعل أقل منه فى فعيل بكثير. وأما المبرد فلم ير أن فى هذا الذى استدل سيبويه دليلاً، أما قوله:

حذر أموراً لا تضير وآمن

فزعم المازنى أنما أخبره أبويحيى اللاحقى أنه سأله سيبويه هل يحفظ بيتاً فى إعمال فعل فوضع له هذا البيت. قال: فالبيت مصنوع. وهذا الذى ذكره أبو العباس المبرد لايلتفت إليه لأن سيبويه ذكر البيت، ولم يذكر أن اللاحقى هو الذى أنشده، وسيبويه (رحمه الله) أحفظ لما يرويه من أن ينقله عن غير ثقة، فلايطعن فى روايته بقول من أقر على نفسه بالكذب، وأما قوله:

أو مسحل شنج عضادة سمحج

«فعضادة» عنده منصوب على الظرفية كأنه قال: فى عضادة سمحج والظروف لا ينكر أن تعمل فيها هذه الأمثلة إذ قل تعمل فيها روائح الأفعال،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأما الذى ينكر أعمالها فيه المفعول به. وهذا الذى ذهب إليه فاسد. لأن العضادة اسم للقوائم، والأسماء ما عدا اسم الزمان والمكان لاتجعل ظروفاً تقاس وأيضاً فإن المعنى يفسد لأنه يكون إذ ذاك قد شبه فرسه فى الجرى، بحمار فنقبض فى قوالم أثان، وذلك مناقص لما يريد من وصفه بالجرى، فثبت أن شنجاً هذا بمعنى مشنج، كأنه قال شنج عضادة سمجح، فيكون إذا ذاك قد شبه فرسه بحمار يطارد أتانا فهو بعضها وهى تعضه. ومما يدل على إعمال فعل قول زيد الخيل:

أتانى أنهم مزقون عرضى

جحاش الكرملين لها فديد[1]

فعرض منصوب بمزقين ولا يسوغ فيه غير ذلك. وأما كليل موهنا فموهنا عنده منصوب على الظرف بكليل، قال: ومما يدل على ذلك أنه من كل وكل لايتعدى فكذلك ما أخذ منه. وهذا الذى ذكره فاسد، لأنه قد قدمنا أن كليلاً على مذهب سيبويه إنما يكون من كلل. فإن قيل: فلعله كما ذكر أبوالعباس من أن موهنا منصوب على الظرف، كأنه قال: كليل موهنا أى: ضعيف فى موهن فالجواب: إنه إن حمل على ماذهب إليه المبرد تناقض مع قوله: وبات الليل لم ينم ألا ترى أنه إذا ضعف موهنا وكان عملاً فى وقت آخر فإنه فى الوقت الذى فيه قد نام.

وكذلك أيضا إن جعل عمل بمعنى تعب كما ذهب إليه بعض الناس كان متناقصاً لأنه إذا كان ضعيفاً تعباً فى موهن فقد ينام فى ذلك الموهن فيتناقض ذلك مع قوله: وبات الليل لم ينم، فثبت أن كليلاً بمعنى مكل موهناً لكثرة خففه فيه كما يقال: أتعبت نهارك بكثرة عملك فيه فإن قيل ك فلأى شئ جعله مكلاً موهناً. وإنما هو مكلل الليل بدليل قوله: وبات الليل لم ينم؟

---

(١) سبق تخريجه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالجواب أنه أوقع موهنا موقع مواهن الليل كلها فهو من وضع المفرد موضع الجمع الجانى فى ضرورة الشعر نحو قوله[١]:

كلو فى بعض بطنكم تعقوا

أى: فى بعض بطونكم فثبت إذن أن فعيلاً وفعلا يعملان عمل اسم الفاعل قليلاً[٢].

مما سبق يتضح أن ابن عصفور رد على الكوفيين مذهبهم وهو عدم جواز إعمال أمثلة المبالغة وأن المنصوب بعدها على إضمار فعل يفسره المذكور رد عليهم قائلاً: إن الذى ادعوه من الإضمار لم يلفظ به فى موضع من المواضع. ورد على مذهب المبرد والذى منع إعمال فعيل وفعل وقد أجاز أعمالهما سيبويه والبصريون وقال: إن سيبويه لم يقل ذلك إلا بعد ورود السماع بأعمالها.

ورد ابن عصفور على الطعن الذى وجهه المبرد نحو قول الشاعر: حذر أموراً لاتضير وآمن[٣].

بأن البيت مصنوع فقال ابن عصفور: إن سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أن اللاحقى هو الذى أنشده، وسيبويه أحفظ لما يرويه من أن ينقله عن غير ثقة ورد ابن عصفور كذلك على تأول المبرد فى البيتين التاليين بما أضعف رأى المبرد ورجح رأى سيبويه.

وبعد كل هذه النصوص السابقة والتى دافعت وأيدت رأى سيبويه فى جواز إعمال «فعيل» «فعل» وذلك كابن يعيش فى شرح المفصل وابن مالك فى

---

(١) من الوافر- من أبيات الكتاب الخمسين، وانظر الكتاب ١٠٨/١، المقتضب ١٧٢/٢ ابن الشجرى ٣١١/١، الأصول ٢٤٥/١، معانى القرآن ٣٠٧/١، جمل الزجاجى ٥٦٤/١.

(٢) انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥٦٤/١.

(٣) سبق تخريجه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شرح التسهيل وابن عصفور فى شرح جمل الزجاجى تبين صواب رأى سيبويه لورود السماع بإعمالهما ولذلك أرى موافقة رأى سيبويه لما سبق من نصوص وأدلة تقوى هذا الرأى.

تنبيهات:

التنبيه الأول: اعلم أن «فعيلا» على ضربين:

أحدهما: معدول عن اسم فاعله للمبالغة، وحينئذ يعمل عمل المعدول عنه، وينصب المفعول به كما كان المعدول عنه بنصبه مثل: «رحيم وعليم وقدير» عدل عن راحم وعالم وقادر وقد ورد السماع بذلك.

الثانى: غير معدول، بل هو جار على فعله نحو: «كريم وظريف»، تقول «ظرف يظرف فهو، ظريف، وكرم يكرم فهو كريم» وهذا لايعمل عمل اسم الفاعل، لأنه غير معدول عنه.

ومثل «فعيل فعل» أيضا فهو على ضربين:

الأول: معدول عن اسم فاعل للمبالغة والتكثير، وهو فى هذه الحالة يعمل عمل ما عدل عنه، وينصب المفعول به، نحو «حذر ومزق» عدل بهما عن «حاذر ومازق» قصدا للمبالغة، فنصب كل منهما مفعوله كما ينصبه اسم الفاعل.

الثانى: غير معدول عن اسم الفاعل وإنما هو جار على فعله، وعليه فلا يعمل عمل اسم الفاعل، ولاينصب المفعول به، لأنه غير محول عنه، نحو: «أشر- وخفر» تقول: أشر يأشر فهو أشر، وبطر يبطر فهو بطر وخفر يخفر فهو خفر».

ومثلها أيضا «فعول» فهو على ضربين.

أولهما: المعدول عن اسم فاعله للمبالغة فيعمل، وينصب مفعوله مثل ما كان ينصبه اسم فاعله، نحو: «ضروب وأكول»، فهما معدولان عن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

«ضارب وآكل» للمبالغة، فيتعدى كل منهما، وينصب مفعوله، كما كان «ضارب وآكل» يتعديان، وينصب كل منهما مفعوله.

ثانيهما: غير معدول عن اسم فاعله، وفى هذه الحالة لايعمل، نحو: «عجوز وعمود»، إذ كل منهما غير معدول عما يعمل.

التنبيه الثانى: فى الفارضى مانصه: «زاد ابن خروف إعمال «فعيل»- بكسر الفاء والعين المشددة- كـ «زيد شريب الخمر وطبيخ الطعام» وأجازه أيضا ابن ولاد وحكاه أبو حيان، و «شريب» للمبالغة فى «شارب» سماعا، قال أبوحيان! وقد سمع إضافة «شريب» إلى معموله فى قوله:

لاتنفرى يا ناق منه فإنه شريب خمر لحروب[1]

ولدلالة صيغ المبالغة على الكثرة لم تستعمل إلا حيث يمكن الكثرة، فلا يقال «موات ولاقتال زيدا» بخلاف «قتال الناس» فإنه لاتتأتى الكثرة والمبالغة فى الأول بخلاف الثانى حيث تتأتى الكثرة.

وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التى هى على صيغة المبالغة مجاز، لأن المبالغة تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقصان، وصفات الله منزهه عن ذلك.

وفى الكشاف، المبالغة فى «التواب» تدل على كثرة من يتوب عليه.

والجمهور على أن «الرحمن» أبلغ من «الرحيم»، قال السهيلى: لأنه على صيغة التثنية، والتثنية تضعيف، فكان البناء تضاعفت فيه الصفة.

---

(١) البيت فى الحماسة، وقيل أنه لحفص بن الأحنف الكندى، وقيل لحسان. والضمير فى «منه» لربيعة بن مكدم المتقدم ذكره فى أول المقطعة فى قوله:

لايبعد ربيعة بن مكدم وسقى الغوادى قبره بذنوب.

راجع الهمع ٢/٩٧، وال درر ٢/١٣٠، وشرح الحماسة للمرزوقى حماسية ٣٠٦ ق ٢/٩٠٥، تحقيق عبدالسلام هارون.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال الزمخشرى: وفى «الرحمن» من المبالغة ماليس فى «الرحيم»، ولذلك قالوا: رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا، ويقولون: إن الزيادة فى البناء لزيادة المعنى» أهـ(١). وذهب ابن الأنبارى إلى أن «الرحيم» أبلغ من«الرحمن»، لأنه جاء على صيغة الجمع «كعبيد».

وذهب قطرب إلى أنهما سواء(٢).

التنبيه الثالث: ولأن اسم الفاعل يعمل فعله، وأمثلة المبالغة تعمل عمل أسماء فاعليها المعدولة عنها، ولأنه يجوز تقديم معمول الفعل عليه يجوز أيضا تقديم معمول اسم الفاعل وأمثلة المبالغة عليها، تقول «زيدا هذا ضراب» كما تقول «زيدا هذا ضارب» كما تقول «زيدا هذا يضرب» فزيدا مفعول به مقدم، والعامل فيه فى الأول «ضراب» مثال المبالغة، وفى الثانى «ضارب» اسم الفاعل وفى الثالث «يضرب» وكل من «ضراب» فى الأول و«ضارب» فى الثانى خبر، و«هذا» مبتدأ.

فإن قلت «زيدا عبدالله أبوه ضارب» فأبو العباس المبرد يجيزه على القياس، ويكون «زيدا» مفعولا به لاسم الفاعل «ضارب»، و «عبدالله» مبتدأ أول، و «أبوه» مبتدأ ثان و «ضارب» خبر المبتدأ الثانى والجملة- أعنى: أبوه ضارب- خبر المبتدأ الأول.

أقر قول أبى العباس فى المقتضب حيث يقول: «فإذا قلت» عبدالله جاريتك أبوها ضارب «فالجارية» ابتداء، و«أبوها» ابتداء ثان، و «ضارب» خبر «أبيها» وهما جميعا خبر الجارية، فقد تباعد آخر الكلام من أوله، وليس ماقالوه فى كراهية النصب بشئ، وذلك لأن «ضاربا» يجرى مجرى الفعل فى جميع أحواله من العمل فى التقديم والتأخير فمجراهما واحد.. أهـ(٣).

---

(١) راجع الكشاف ١/ ٤ مطبقة الاستقامة.

(٢) راجع حاشية الصبان ٢/ ٢٩٧.

(٣) راجع المقتضب ٤/ ١٥٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبعض النحويين يمنعه لتباعد العامل عما عمل فيه، إذ كان الفعل الذى هو أصل فى العمل يضعف عمله فى التقديم- أى: تقديم معموله عليه- فأجازوا إدخال اللام الزائدة للتقوية على مفعوله المتقدم[١] كقولك: «لزيد ضربت»، ومنه قوله تعالى: «هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون»[٢] وقوله: «إن كنتم للرؤيا تعبرون»[٣].

قال صاحب الكشاف عند تفسيرقوله تعالى: «لربهم يرهبون» دخلت اللام لتقدم المفعول، لأن تأخر الفعل عن مفعوله يكسبه ضعفاً، ونحوه «للرؤيا تعبرون»[٤]، وتقول لك ضربت» أهـ[٥].

وإن تقدم الفعل لم يجز إدخال هذه اللام على معموله، وإذا كان هذا شأن الفعل الذى هو الأصل فى العمل، أى: يضعف فى التقديم، كان المشبه به- وهو اسم الفاعل- اضعف، إذ هو محمول عليه فى العمل، فلايقوى على العمل مع الضعف والتباعد.

وأقرأ معى قوله تعالى: «مصدقا لما معهم[٦] و نزاعة للشوى»[٧] و «فعال لمايريد»[٨] تر أن اللام دخلت على مفعول كل مع تأخره عن العامل، وماذاك إلا لأن اسم الفاعل يعمل بالحمل على الفعل، ومثال المبالغة بالحمل

---

(١) وتسمى هذه اللام لام التقوية، أى: مزيدة لتقوية عامل ضعف بتأخره أو بفرعيته فى العمل.

(٢) من الآية ١٥٤ من سورة الأعراف.

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٤) من الآية ١٥٤ من سورة الأعراف.

(٥) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٦) الكشاف ١٦٣/٢ مطبعة الاستقامة.

(٧) من الآية ٤٣ سورة البقرة.

(٨) من الآية ١٠٧ سورة هود ومن الآية ١٦ من سورة البروج.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على اسم الفاعل، فكل ضعيف بالفرعية، فإذا أضيف إلى الفرعية وتقديم المعمول التباعد- أى: تباعد ما بين العامل والمعمول- امتنع العمل، والحالة هذه، وأقول: لما ذكرت كان هذا الرأى هو الجدير بالاعتبار، لتعدد عوامل الضعف على العامل.

التنبيه الرابع: وإذا كان اسم الفاعل- ومثله أمثلة المبالغة- مقرونا «بأل» لم يجز تقديم شئ من معمولاته عليه إلا الظروف أو الجار والمجرور، لأن«أل» الداخلة عليه موصولة، واسم الفاعل ومعمولاته بمنزلة الصلة لها، والصلة لاتتقدم هى ولاشئ من معمولاتها على الموصول، لأنه يغتفر معه مالا يغتفر مع غيره، وهو الجار والمجرور صنوان، وهما يتوسع فيهما مالا يتوسع مع غيرهما .

فنراهم مثلا فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله- على ماذهب إليه جمهور البصريين-، نحو: كان فى الدار أو عندك زيد جالسا، وفعل التعجب من المتعجب منه، نحو: ما أحسن فى الهيجاء لقاء زيد، وبين الناسخ ومنسوخه، نحو قول الشاعر:

فلا تلحنى فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله

وبين حرف الجر ومجروره، نحو: «اشتريت غلام زيد بوالله درهم»، وبين «إذن» ومنصوبها، نحو قول حسان:

إذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب

وبين «لن» ومنصوبها، نحو قول الشاعر:

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا

أدع القتال وأشهد الهيجاء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقدموهما خبرين على الاسم فى باب «إن» نحو قوله تعالى: «إن فى ذلك لعبرة»[١] ومعمولين للخبر فى باب «ما»، نحو: «ما فى الدار زيد جالسا»، وقول مزاحم بن الحارث العقيلى:

وقالوا تعرفها المنازل من منى
وماكل من وافى منى أنا عارف

ومعمولين لصلة «أل» نحو قوله تعالى: «وكانوا فيه من الزاهدين»[٢]- فى قوله [٣]- وعلى الفعل المنفى «بما» فى قول عبد الله بن رواحة:

ونحن عن فضلك ما استغينا فثبت الأقدام إن لاقينا

وغير ذلك مما ينطق بأنهم يتوسعون فيهما مالا يتوسعون فى غيرهما.

أما إذا كان اسم الفاعل أو أمثلة المبالغة مجردا من «أل» فيجوز تقديم مفعوله عليه إلا أن يمنع من ذلك مانع، كأن يكون اسم الفاعل مجروراً بالإضافة أو بحرف جر أصلى، أو اقترن بماله الصدارة كلام الابتداء فلايجوز حينئذ أن يتقدم، فمع المجرور بالإضافة مثلاً لا يتوسط المعمول بين المضاف والمضاف إليه، لما يلزم عليه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهما كالكلمة الواحدة، ولايجوز الفصل بين جزأى الكلمة، كما لايجوز أن يتقدم واقعاً قبل المضاف، لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول فكما لايتقدم معمول الصلة أو مايتعلق بها على الموصول كذلك لايتقدم مايتعلق بالمضاف إليه على المضاف[٤].

---

(١) من الآيات: ١٣ من سورة آل عمران، ٤٤ من سورة النور، ٢٦.

(٢) من الآية ٢٠ من سورة يوسف، من سورة النازعات.

(٣) القول الثانى: إن يقدر عامل للظرف، أى: «زاهدين فيه»، وليس هذا اشتغالا، حتى يقال: مالا يعمل لايفسر عاملاً.

(٤) أجاز قوم تقديم المعمول إن كان اسم الفاعل مجروراً بالإضافة، والمضاف كلمة «غير» أو«حنق» أو «جد» أو «مثل» أو «أول»، نحو: محمد الضيوف جد مكرم «فمكرم» اسم فاعل مجرور بالإضافة، والمضاف كلمة «جد»، وقد تقدم معمول اسم الفاعل- وهو «الضيوف»- على المضاف إليه... وهكذا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكذلك لايتقدم إذا كان العامل مجروراً بحرف جر أصلى، أما إذا كان حرف الجر زائداً فيجوز أن يتقدم عليه، لأنه ليس له قوة الحرف الأصلى، ولأنه يمكن سقوطه والاستغناء عنه، ومن هنا لم يكن له الاعتبار الذى هو للأصلى.

وعليه يجوز أن تقول مقدماً المعمول على عامله المجرور بحرف جر زائد، نحو: «ما العزيز الهوان بقابل» بتقديم معمول اسم الفاعل- الهوان- على عامله، وهو «قابل» المجرور بحرف جر زائد، وهو الباء، والأصل: «ما العزيز بقابل الهوان».

ويجوز إعمال اسم الفاعل، وهو محذوف، نحو: «أمحمداً أنت مكرمه»؟. بنصب «محمداً» على الاشتغال، والتقدير: «أمكرم محمد أنت مكرمه»، فقد اشتغل اسم الفاعل المذكور عن العمل فى الاسم السابق «محمداً» بالعمل فى ضميره، واستغنى بنصبه على نصب السابق، فلم يبق إلا أن يكون الناصب للاسم السابق عاملاً آخر محذوفاً يفسره المذكور، على ماهو معروف فى باب الاشتغال.

وأما إذا قلنا: «محمداً أنت مكرم» كان العامل النصب فى «محمداً» هو «مكرم» المذكور فيكون قد تقدم معمول اسم الفاعل على مبتدأ هو خبر عنه، وهذا جائز.

الخامس: اسم الفاعل،- وكذا أمثلة المبالغة- يكون صفة لمن له الفعل، ولغيره إذا كان بسببه، تقول: «مررت برجل ضارب زيداً»، «فضارب» صفة لمن له الفعل، وتقول: «مررت برجل ضارب أبوه زيداً»، فالفعل هنا للأب، وهو سببى، وقد صار صفة «لرجل».

وكذلك يكون خبراً عمن له الفعل، وعمن يكون الفعل بسببه كقولك «زيد قائم»، «فقائم» خبر عن «زيد»، وهو فعل له، وكقولك «زيد قائم أبوه» «فقائم» خبر عن «زيد» وهو فعل الأب، وهو سببى.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فإذا أجريت اسم الفاعل صفة أو خبراً لغير من هو فعله فلابد من إظهار الفاعل بعده، كقولك: «هند زيد ضاربته هى «فـ» «هند» مبتدأ و«زيد» مبتدأ ثان و«ضاربته» خبر عن زيد وهو فعل «لهند»، ولابد من بروز الضمير وإظهاره- أى: هى لأنه فاعل، ولايبقى اسم الفاعل بدون فاعل، إذ وقع الوصف خبراً لغير من له الفعل، فإن قلت: «زيد هند ضاربته» لم تحتج إلى إبراز الفاعل وإظهاره، لأنه خبر عمن له الفعل.

وتقول: «هند مررت برجل ضاربته هى «وهند» مبتدأ و«ضاربته» فعل لها، وقد جرى صفة «لرجل» فيجب إظهار الفاعل، لأن اسم الفاعل صار صفة لغير من له الفعل.

ولو قلت: «هند مررت برجل ضاربها» لم تحتج إلى إبراز الفاعل وإظهاره، لأنه جرى صفة: لمن له الفعل.

وإذا ثنيت شيئاً فى هذه المسائل، أوجمعت كان الحكم كذلك، تقول «الهندان الزيدان ضاربتهما هما» والهندات الزيدون ضاربتهم هن ولاتثنى ضارباً ولاتجمعه، لأن فاعله بعده بارز، وهو ضمير «الهندين والهندات» وهو بمنزلة قولك: «الهند الزيدان ضاربهما أبواهما، والهندات الزيدون ضاربهم آباؤهن.

وكذلك الصفة، تقول: «الهندان مررت برجلين ضاربتهما هما، والهندات مررت برجال ضاربتهم هن».

ومن هنا نقول: إذا جرى الوصف على من هو له خبراً أو نعتاً لم يظهر فاعل الوصف أما إذا جرى على من هو له فلابد من إظهار الفاعل بعده، لئلا يبقى اسم الفاعل بدون فاعل.

وصلى الله علي سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،،،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى، تحقيق. أ.د. مصطفى أحمد النماس. توزيع مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).

٢- أساس البلاغة للزمخشرى. طبعة دار الكتب (١٣٤١هـ).

٣- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الترقى (١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م).

٤- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى، ط، دار الكتب العلمية بيروت بلبنان- بدون تاريخ.

٥- الأصول فى النحو لابن السراج. تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلى. ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ -١٩٩٦م).

٦- الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى. تحقيق. د. أحمد محمد قاسم- ط. دار السعادة (١٣٦٣هـ- ١٩٧٣م).

٧- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد- دراسة وتحقيق. د. زهير عبد المحسن سلطان ط. مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

٨- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى وبهامشه الانتصاف من الإنصاف للشيخ/محمد محيى الدين عبد الحميد، ط. المكتبة العصرية بيروت (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى. ومعه كتاب (عدة السالك لتحقيق أوضح المسالك) للشيخ/محمد محيى الدين عبد الحميد. منشورات المكتبة العصرية بيروت- بدون تاريخ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٠- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق. د/موسى بناى العليلى. مطبعة وزارة الأوقاف العراقية «بغداد» (١٩٨٢م).

١١- التبصرة والتذكرة للصيمرى. تحقيق. د/فتحى أحمد مصطفى على الدين. ط، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى. جامعة أم القرى. مكة المكرمة الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ١٩٨٢م).

١٢- التصريح بمضمون التوضيح - شرح التصريح للشيخ/ خالد الأزهرى. ط، عيسى البابى الحلبى بدون تاريخ.

١٣- الجمل لعبد القاهر الجرجانى ت/ على حيد ط/دمشق.

١٤- حاشية الخضرى على ابن عقيل. ط، مطبعة مصطفى البابى الحلبى الطبعة الأخيرة (١٣٥٩هـ- ١٩٤٠م).

١٥- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى ط، عيسى البابى الحلبى، بدون تاريخ.

١٦- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح-ط، فيصل عيسى البابى الحلبى - بدون تاريخ.

١٧- خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر البغدادى تحقيق. الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون. نشر مكتبة الخانجى، (١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م).

١٨- الخصائص لابن جنى. تحقيق محمد على النجار. ط، المكتبة العلمية- بدون تاريخ.

١٩- الرد على النحاه لابن مضاء. تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا ط، دار الاعتصام- الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).

٢٠- شرح ألفية ابن روط لابن القواس ت.د/ على موسى الشوملى ط. الرياض.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢١- شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د/عبدالرحمن السيد ود/ محمد بدوى المختون. طبعة دار هجر، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).

٢٢- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الإشبيلى تحقيق د/ صاحب أبوجناح. ط، العراق (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

٢٣- شرح الرضى على الكافية، تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس- ليبيا (١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م).

٢٤- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصارى، تحقيق- الفاخورى دار الجيل- بيروت- الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

٢٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك. تحقيق د/ عدنان عبد الرحمن الدورى- مطبعة العانى، بغداد، (١٣٦٧هـ- ١٩٧٧م).

٢٦- شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق د/عبدالمنعم أحمد هريدى- جامعة أم القرى مكة المكرمة- دار المأمون للتراث الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

٢٧- شرح المفصل لابن يعيش، ط، عالم الكتب. بيروت بدون تاريخ.

٢٨- الكتاب لسيبويه- ط، بولاق (١٣١٦هـ).

٢٩- الكتاب لسيبويه تحقيق أ/ عبدالسلام هارون. ط، دار الجيل- بيروت الطبعة الأولى بدون تاريخ.

٣٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى ط، دار الريان. الطبعة الثالثة، (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

٣١- اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى- تحقيق- غازى مختار طليمات. ط، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

٣٢- الكليات لأبى البقاء الكفوى ت. د/ عدنان درويش ومحمد المصرى. ط. مؤسسة الرسالة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣٣- لسان العرب لابن منظور. اعتنى بتصحيحه، أمين محمد عبدالوهاب، محمد الصادق العبيدى ط، دار إحياء التراث الإسلامى مؤسسة التاريخ العربى - بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

٣٤- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى تحقيق على النجدى ناصف ود/ عبدالحليم النجار ود/ عبدالفتاح إسماعيل شلبى- ط، المجلس الأعلى لشسئون الإسلاميين (١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

٣٥- المدارس النحوية - د/ شوقى ضيف- ط. دار المعارف.

٣٦- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمى، جامعة عبد العزيز، مكة المكرمة، دار الفكر، دمشق، (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

٣٧- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصادى. تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد. مطبعة المدنى بمصر. بدون تاريخ.

٣٨- المقتضب، لأبى العباس المبرد، تحقيق. أ.د/ محمد عبدالخالق عضيمة، ط، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة (١٤١٥هـ).

٣٩- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى، تحقيق. أحمد شمس الدين، منشورات محمد على بيضوت، ط، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner